www.kassioun.org

1075

الاثنين 20 حزيران 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

في 8 سنوات: فقد السوريون 80% من أجورهم الفعلية

[12]

الافتتاحية

مخاطر كبرى وأكبرها الوقت!

تتواصل منذ أكثر من شهر، التصريحات التركية عن احتمال عدوانٍ جديد على الشمال السوري، تحت مسمى «عمليّة عسكرية». ورغم أنّ جملة من الترتيبات المستجدة، واجتماع أستانا الأخير، قد خفّضت هذا الاحتمال بشكل ملحوظ، إلا أنّه ما يزال قائماً.

إنّ تصفير هذا الاحتمال بشكل كامل، لا يمكن أن يتم دون إنهاء الأساس الموضوعي له ولغيره من احتمالات عودة اشتعال أية منطقة من الخارطة السورية، أي بإنهاء الأزمة من أساسها عبر الحل السياسي الشامل.

ولكن إلى حينه، فإنّه من الواجب، إضافة للعمل باتجاه الحل الشامل، أن يتم تكثيف التقارب بين القوى الوطنية السورية باتجاه الحل، وباتجاه تأريض احتمالات التصعيد على السواء، وكذا الاستفادة من مسار أستانا، والذي رغم التناقضات بين أقطابه، إلّا أنه أثبت بالتجربة أنه قادر على تطويق خلافاته مهما كبرت، والوصول إلى توافقات، وذلك بالتحديد لأنه مسار يعبر عن تكوينة من تكوينات النظام العالمي الجديد– قيد التشكل.

وإذا كان التراجع الملحوظ لاحتمالات العدوان بعد اجتماع أستانا الأخير، قد خلّف شيئاً من الارتياح المفهوم، فإنّه لا ينبغي أن يتحول إلى تخدير اتجاه الأخطار المستمرة والمتعاظمة، ليس على الصعيد العسكري فحسب، بل على مختلف الصعد؛ فليس «تمزيق الأمر الواقع» الخطرَ الوحيد القائم، وإنما هنالك جملة أخطار تؤدي المؤدى التمزيقي والتفتيتي نفسه، وإنْ بوسائل مختلفة...

ابتداءً بعمليات التجريف المستمرة للشعب السوري من أرضه، بما في ذلك تجريف الشباب والكفاءات، ومروراً بالتردي المستمر للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والتي وصلت حداً كارثياً من السوء، ليس التعتيم الكامل للكهرباء الذي جرى منذ أيام سوى أحد مؤشراته.

بالتوازي، تستمر السياسات الاقتصادية الاجتماعية المنحازة لا للتجار فحسب، بل ولأصناف محددة منهم؛ أي لتجار الحروب والأزمات بأشكال نشاطاتهم السوداء المختلفة، والتي لا تتورع عن الاستثمار بالأزمات العالمية القائمة لتعظيم أرباحها، حرفياً على حساب لحم وعظم الشعب السوري...

وهذه السياسات التي قد يفسرها البعض بالجشع والفساد وإلى ما هنالك، لا يمكن في الحقيقة تفسيرها بهذه الجوانب فحسب، فهي من حيث النتيجة تصب في عملية تمزيق البلاد عبر تحويلها إلى جزر صغيرة معزولة تقريباً عن بعضها البعض بالمعنى الاقتصادي؛ فالغلاء الفاحش في المواصلات والكهرباء، كفيلان وحدهما برفع تكاليف كل العملية الاقتصادية، ابتداء من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك، ما يعني تضييق دائرتها بشكل كبير، بحيث تتحول البلد إلى مجموعة مناطق صغيرة متجاورة، تعيش كل منها تقريباً حياة شبه منفصلة عن المناطق الأخرى، بما يشابه الوضع أيام الإقطاع.

إذا كانت صورة المشهد السوري الداخلي قاتمة كل القتامة، فإنّ الاتجاهات الأساسية للوضع الدولي معاكسة تماماً، وتسير باتجاه تفتيت المنظومة العالمية القديمة برأسها الغربي، والتي لا تعدو أنظمة منطقتنا أن تكون امتداداً له.

ولكن بين صورة الحاضر الداخلي القاتمة، وصورة المستقبل العالمي الواعدة والطموحة، فإنّ عامل الوقت هو العامل الأشد تأثيراً؛ إذ لا يلعب الوقت لمصلحة سورية والسوريين؛ فكل تأخير إضافي في المضي نحو الحل، يعني اقتراباً أكبر من نقطة اللاعودة في عمليات التفتيت والتمزيق...

ولذا فإنّ الدفع باتجاه الحل عبر تنفيذ كامل للقرار 2254، وبالاستفادة من أستانا، وبالعمل المشترك من الوطنيين السوريين، وإضافة إلى أنه إمكانية واقعية، فهو ضرورة وطنية وجودية لسورية... أرضاً وشعباً.

ملف «سورية 2022»

مستويان لـ «تمزيق الأمر الواقع»

06

شؤون محلية

التوحش الطبقي ميزة تفضيلية في الاقتصاد السوري

11

شؤون اقتصادية

حتّى الغرب يقرّ بانهيار النظام الدولاري الوشيك

14

شؤون عربية ودولية

هل تنجح الدول الغربية في إبقاء أوكرانيا «على قيد الحياة»؟

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مشاهدات يومية

يقول المثل الشعبي «يا ماشي على رجليك ما بتعرف شو مقدر عليك» هذا المثل ينطبق على ملايين الناس الذين يجهلون ما هو المصير الذي ينتظرهم بعد رحلتهم الطويلة مع القهر والحرمان والتهجير والتشرد والفقر الشديد الذي أصيبوا به، وهم لا ناقة لهم ولا جمل بما هو حادث لهم ويحدث لهم كل يوم، وعند الكلام مع من نلتقيهم ويكون الكلام عن هذا القهر الذي أصبح من يوميات حياتهم فهم مقهورون في سكناهم ومقهورون في عملهم ومقهورون في أجورهم ومقهورون فيمن غاب أو غيّب عنهم، والسؤال النهائي بعد طول حديث يقول لك «وبعدين، أخرتنا لوين، وشو الحل؟» وهنا تكمن الصعوبة في الإجابة عن ذاك السؤال الصعب الذي لا أحد يملك الإجابة عنه على الأقل في المدى المنظور.

إنّ حال الناس المتعبين تراه بأم العين في ذهابك وإيابك، صباحاً تراه بالجموع الغفيرة السائرة على الطرقات تنتظر مركوباً ما يوصلها إلى محطة أخرى لتعاود الانتظار مرة ثانية والسبب أن الحكومة تمنع في أيام محددة أو تقنن بمادة المازوت التي تعطيه للسرافيس كي توصل الناس إلى أعمالها ومنهم الطلاب الذين يبحثون عن مركوب ما يوصلهم إلى امتحاناتهم حتى لو كان ظهر سيارة سوزوكي يدفعون لها أجرة كما يدفعون أجرة السرفيس وهذه المشاهد تراها صباحاً ومساءً.

تجول في أسواق الخضرة لتشاهد العجب العجاب أسعار كاوية لا يتمكن منها الفقراء فيلجؤون إلى شراء حاجاتهم بالحبة وحسب قدرتهم على الشراء ومع هذا التكيف مع الواقع المر فهم يتدبرون أمورهم بهذه الطريقة التي تعبر عن حالة نهب عالية المستوى وصل إليها الفقراء بسبب ناهبيهم الذين لم يبقوا للفقراء سوى ما يجعلهم على قيد الحياة.

ماذا يعني أن ترى امرأة عجوزاً أو متوسطة العمر أو حتى في مقتبل عمرها تبحث في بقايا الخضار عن شيء تجمعه لأطفالها كي تطعمهم، والسبب أنه لا يوجد من يعيل، والمعيل الله أعلم «وين أراضيه» هكذا يقولون.

ماذا تقول عن أطفال ينامون على الأرصفة وينبشون في الحاويات من أجل جمع ما يتيسر لهم من النفايات الصالحة للبيع.

أيها «الشعب الصامد» لا يحك جلدك سوى ظفرك وفهمكم كاف.

لبسط سلطة القضاء العادي على المحكمة العمالية

بعد إصدار قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ورغم ما يحتويه على عدة نقاط سلبية بالنسبة للعمال في أغلب مواده حيث أتى بشكل يتوافق ومصالح أرباب العمل ومخل بالتوازن بالعلاقة العمالية، ومع انعدام أي وزن حقيقي للنقابات في تحصيل حقوق العمال، وحتى أصغر تشكيل نقابي في المصانع وهي اللجنة النقابية والتي عادة ما يشكلها رب العمل على مزاجه وتكون مجرد ديكور في المعمل أو جهة تنقل تعليمات رب العمل إلى العمال.

■ ميلاد شوقي

أمام هذا الواقع لم يجد العمال أمامهم من سبيل في تحصيل بعض حقوقهم سوى اللجوء إلى القضاء وقد نص قانون العمل على طريقة خاصة جديدة في تشكيل المحكمة العمالية حيث تتشكل من ثلاثية من قاض بدائي يعنيه وزير العدل ومندوب عن أرباب العمل تعينه غرف التجارة والصناعة ومندوب عن العمال يعيّنه الاتحاد العام لنقابات العمال ورغم أن القانون صدر عام 2010 فلم ينطلق عمل المحكمة إلا بعد ثلاث سنوات بسبب عدم التزام المندوبين بمهامهم وخاصة مندوبي أرباب العمل.

نعود إلى أن القضاء بات السبيل الوحيد للعمال في تحصيل حقوقهم وخاصة الحقوق الدستورية التي منحهم إياها الدستور، ووحده القضاء استطاع حتى الآن تثبيت هذه الحقوق في قراراته ولكن الطريق القضائي بالنسبة للعامل مرهقٌ جداً بسبب طول وبطء إجراءاته مع أن المحكمة العمالية تعد من القضاء المستعجل بسبب نوعية القضايا التي تبحثها والتي لا تحتمل التأجيل فحصول العامل على حقه بعد سنتين أو ثلاثة يعد كأنه لم يحصّل شيئاً من حقوقه وخاصة في قضايا التعويضات المادية وهي أغلب القضايا العمالية التي تواجهها المحاكم، وفي هذه الظروف الاقتصادية حيث تتناقص قيمة العملة يوماً بعد يوم ويزداد التضخم مما يؤدي إلى عدم الفائدة من التعويض المادي الذي يحصل عليه العامل بعد سنين من المحاكمة الطويلة.

وقد يتوقف عمل المحكمة مثلاً بسبب عدم التزام بعض منظمات أرباب العمل عن تسمية ممثلهم في المحكمة كما حصل في المحكمة العمالية بريف دمشق حيث بقيت مغلقة قرابة نصف عام وفقد العديد من العمال الأمل في إعادة تشكيلها مما أدى إلى عدم مراجعتهم للمحكمة وبالتالي شطبت دعاواهم بعد افتتاح المحكمة بحجة عدم مراجعتهم.

وقد تعالت أصوات بعض الحقوقيين في الفترة الأخيرة مطالبة بإلغاء طريقة تشكيل هذه المحكمة حيث تشكيلها الحالي لا يعدو كونها لجنة استثنائية تضم عضوين من خارج السلطة القضائية وليست محكمة نظامية ما بات يخالف التوجه العام في الدولة نحو إلغاء اللجان الاستثنائية وتعزيز سلطة القضاء العادي وبسطها على حساب تلك اللجان التي عفى عنها الزمن وبالتالي ينطوي على الإخلال باستقلال القضاء والانتقاص من الثقة بقدرات ومؤهلات ونزاهة القضاة وبالتالي لا بدّ من بسط القضاء سيطرته الكاملة على المحكمة العمالية كما كان في السابق وإعادة الاختصاص إلى محكمة الصلح لعدة أسباب وهي عدم جدوى من طريقة التشكيل الثلاثي للمحكمة وثانياً، يبقى القضاء هو صاحب السلطة الوحيدة في الفصل في المنازعات بين الأفراد بغض النظر عن صفة هؤلاء الأفراد.

وطبعاً نحن نؤيد هذا المقترح بإعادة سلطة القضاء كاملة على المحكمة العمالية لما فيها من مساس بهيبة القضاء ويشكل ضمانة أكثر للعمال ويسرع في الفصل بالدعاوى العمالية وبضمان استمرار عمل المحكمة وعدم توقفها كل فترة تحت حجج مختلفة.

الطريق القضائي بالنسبة للعامل مرهقٌ جداً بسبب طول وبطء إجراءاته مع أن المحكمة العمالية تعد من القضاء المستعجل بسبب نوعية القضايا التي تبحثها والتي لا تحتمل التأجيل

العمل غير المنظم يزداد اتساعاً

عبرت منظمة العمل الدولية عن الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج نطاق النظام الضريبي ولا تخضع لقوانين العمل النافذة في البلاد، والتي هي خارج عن أية عمليات إحصائية كانت تقوم بها المؤسسات المعنية، باستخدام مصطلح القطاع غير المنظم أو اقتصاد الظل.

■ نبيك عكام

ينشأ القطاع غير المنظم مع غياب دور الدولة وضعف برامجها وخططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني وزيادة الفقر والبطالة في البلاد

ومع مرور الوقت اتسع مجال هذا القطاع وأصبح ظاهرة واسعة النطاق في الاقتصاد وخاصة في بلدان الأطراف وأصبح يضم في صفوفه جيشاً هائلاً من العمال المتخرجين من الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية المختلفة وغيرهم، ويعود سبب نمو الاقتصاد غير المنظم إلى السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية القاصرة عن تطوير المجتمع، وهي سياسات غالباً ما توضع دون تشاور ثلاثي أطراف الإنتاج وبالأخص منهم ممثلو العمال، إضافة إلى نقص القواعد القانونية المناسبة وفقدان الثقة في المؤسسات الرسمية والإجراءات الإدارية المعقدة. ويعتبر قطاع الاقتصاد غير المنظم والعمل فيه، من سمات العديد من الدول التي يعاني اقتصادها وأسواق العمل فيها من فجوات واختلالات كبيرة نتيجة تشوه اقتصادات هذه الدول، وبسبب انتشار الفساد والنهب الكبيرين فيها، وانتهاج حكوماتها سياسات اقتصادية ليبرالية مشوهة مرتهنة إلى وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين بما فيها السياسات الاقتصادية التي تنحو نحو الخصخصة. وبمعنىً أدق ينشأ القطاع غير المنظم مع غياب دور الدولة وضعف برامجها وخططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني وزيادة الفقر والبطالة في البلاد وتكون عملية توظيف الاستثمارات ذات طابع عشوائي حيث لا تلبي إلا مصالح قوى محددة ومحدودة، وغالباً ما تكون تحت شعارات ويافطات براقة كدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة أو المتناهية في الصغر بحجة التقليل من نسب البطالة واستيعاب الخريجين الداخلين إلى سوق العمل وغيرها... إلخ.

وتبين بعض الإحصاءات لقوة العمل في سورية بأنّ حوالي 83% من العمال في القطاع الخاص غير منضوين تحت مظلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغير خاضعين لقوانين العمل النافذة إضافة إلى أنهم غير معروفين لدى النقابات وغيرها منذ ما قبل انفجار الأزمة الوطنية في البلاد، ويقدر بأقل من 11% من العمال في القطاع الخاص يحصلون على بعض الحماية الاجتماعية. فعندما يكون أكثر من نصف الاقتصاد الوطني وأكثر من ثلثي سوق العمل غير منظم لا يخضع لأيّ من السجلات الرسمية أو أي شكل من أشكال أنظمة العمل، وحتى أية مسألة قانونية أو فنية من ضبط الجودة أو معايير عمل واضحة ولا يخضع عماله لأية حماية قانونية، فإنه ليس من الغريب أن نرى كل هذه التشوهات الاقتصادية وفقدان العدالة الاجتماعية.

فمنذ أن تبنت الحكومة السياسات الاقتصادية الليبرالية وحتى اليوم لم تستطع أن تحل أية مشكلة في الاقتصاد الوطني وخاصة في سوق العمل الصناعي منه والزراعي والخدمي سواء كان في القطاع المنظم لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص أو غير المنظم الذي يزداد اتساعاً، رغم أنه من المفترض أن يعمل على تنظيم سوق العمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والاتحاد العام لنقابات العمل.

يعاني سوق العمل في الاقتصاد السوري من العديد من المشاكل نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه اليوم ومن هذه المشكلات وبالدرجة الأولى منها مشكلة البطالة، ومشكلة الأجور، وأيضاً ظروف العمل غير اللائق وتراجع الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع الخاص سواء من قبل النقابات أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والخلل في توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة. مما أدى إلى اتساع العمل غير المنظم كما ذكرنا آنفاً، وكبر العمل الهامشي وتوسعه، ويربط العديد من الخبراء الاقتصاديين تراجع معدلات النمو الاقتصادية باتساع سوق العمل غير المنظم، وعدم قيام الدولة بإنتاج فرص عمل جديدة.

الطبقة العاملة

النرويج- عمال النفط يلوّحون بالإضراب

لوّحت النقابات العمالية في النروج بالإضراب العام عن العمل في حال فشلت المفاوضات العمالية مع الجمعية النرويجية للنفط والغاز حول زيادة الأجور السنوية، وقالت النقابات العمالية إنّ أكثر من 845 عاملاً من العاملين بالمنصّات البحرية يعتزمون الإضراب إذا فشلت مفاوضات زيادة الأجور السنوية. وقال قادة نقابيون إنه على الرغم من احتمال تضرّر إنتاج النفط من أيّ إضراب، فإن العمال سيسعون في البداية إلى حماية إنتاج الغاز، بسبب شحّ المعروض وارتفاع الأسعار في أوروبا. ومن جهة أخرى وافقت الجمعية على تمديد مفاوضات الأجور بين العمال وشركات النفط، إلى ما بعد الموعد النهائي المقرر، في محاولة لتجنب إضراب قد يخفض إنتاج البلاد من الخام.

كوريا- إضراب سائقي الشاحنات

منذ الأسبوع الماضي بدأ إضراب سائقي شاحنات النقل في كوريا الجنوبية احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود، حيث توقف السائقون عن العمل الأسبوع الماضي وعطلوا نشاط الموانئ والمصانع في رابع أكبر اقتصاد في آسيا، احتجاجاً على إلغاء الحد الأدنى للأجور وارتفاع التكاليف، وأعرب سائقو شاحنات النقل عن غضبهم أمام الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والتضخم الذي بلغ في كوريا الجنوبية ذروته على مدار عشر سنوات، وفقاً للأرقام الرسمية المنشورة في أيار. أدى الإضراب الذي دخل يومه الثامن الثلاثاء الماضي، إلى تعطيل الإنتاج والنقل في قطاعات حيوية مثل الصلب والبتروكيماويات والسيارات، وتعتبر كوريا الجنوبية أكبر مصدر لرقائق تخزين الذاكرة.

إضرابات في شركات الطيران الدولية

العاملون في شركات طيران عالمية ينظمون إضرابات للمطالبة برواتب ملائمة وظروف عمل لائقة، فقد نظم العاملون الفرنسيون في شركة رايان إير إضراباً للمطالبة بتحسين الرواتب وظروف العمل.

كما تواجه شركة الطيران البريطانية بريتش إيروايز تهديداً بإضراب أفراد أطقم الضيافة وعمال الخدمات الأرضية عن العمل.

كذلك دعت النقابات العمالية الإسبانية الاثنين عمال شركة طيران «ريان إير» في البلاد إلى إضراب لستة أيام من أجل الحصول على تحسين ظروف العمل في شركة الطيران.

وأفادت النقابات أنها تعمل على التنسيق مع خمس نقابات أخرى في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال لتنظيم احتجاجات في أنحاء القارة في حال رفضت الشركة التفاوض بشأن الأجور.

موظفون في «أبل» يصوتون لصالح الانضمام إلى نقابة عمالية

صوت موظفو شركة أبل في ولاية ماريلاند، يوم السبت 2022/6/18، لصالح الانضمام إلى نقابة، ليصبحوا بذلك أول موظفي تجزئة في عملاق التكنولوجيا يشكلون نقابة عمالية في الولايات المتحدة.

وقال متحدث باسم شركة أبل إن الشركة ليس لديها ما تضيفه في الوقت الحالي.

وتكتسب جهود إنشاء النقابات زخماً في بعض الشركات الأمريكية الكبرى، بما في ذلك Amazon وStarbucks.

وسحب موظفو أبل في أتلانتا، الذين كانوا يسعون إلى تكوين نقابات، طلبهم الشهر الماضي، بدعوى التخويف. وقد بدأ بعض العاملين الحاليين والسابقين في شركة أبل العام الماضي في انتقاد ظروف العمل في الشركة عبر الإنترنت، باستخدام هاشتاغ #AppleToo.

واقع الحرفيين ومطالبهم

مؤتمر حرفيي طرطوس السنوي 2022/6/8

إن التنظيم الحرفي، يمثل شريحة كبيرة وواسعة وفاعلة في مجتمعنا، من خلال تأمين السلع والخدمات للمواطنين ودعم الاقتصاد الوطني والتقليل من الاعتماد على الخارج وفسح المجال للخبرات الوطنية وتطويرها لتتماشى مع حاجة السوق، وإن تنظيم هذه الشريحة الكبيرة المنتجة من المجتمع، وبطبيعتها لا مكان لها إن لم تكن منتجة، بحاجة إلى تشريعات وقوانين واهتمام أكثر من الجهات المعنية لتحقيق أهداف يصبو إليها هذا التنظيم الاجتماعي والإنتاجي.

■ مراسل قاسيون

مشكلات إلكترونية وكهربائية:

كثير من ممارسي هذه الحرفة، يمارسونها في منازلهم، أو أثناء أو بعد عملهم الوظيفي في دوائر الدولة، والنسبة العظمى من هؤلاء الذين قاموا بالترخيص الإداري ويدفعون الرسوم والضرائب المترتبة عليهم، لكنهم يمارسون عملهم خارج إطار التنظيم الحرفي، وطالب ممثل الجمعية في المؤتمر، ألّا يسمح بممارسة الحرفة أي حرفي لا يعلق على صدر ورشته «الشهادة الحرفية» التي تجيز له العمل أصولاً، وخاصة هذه الحرفة بدأت تتآكل وتتراجع لأسباب عدة، منها مثلاً: ما تطرحه منتجات الثورة العلمية التكنولوجية من بدائل مستمرة ومتكاثفة للأجهزة الإلكترونية وخاصة «السمعية والمرئية»، وكثيراً منها أصبح يعتمد «التكنولوجيا الرقمية» وإصلاحه غير ذي جدوى لأن عمره الزمني محدد، وكثير من هذه الأجهزة الشائعة والتي بقيت من التكنولوجيا القديمة «نسبياً» والتي مازالت في بيوت المواطنين وخاصة «التلفاز» إضافة إلى قدمها زمنياً، لا تتوفر لها قطع تبديلية ذات مواصفات وتتحمل ضغط العمل، وأصبحت الشركات التي أنتجت هذه الأجهزة وطرحتها بالسوق، لا تطرح أياً من القطع الإلكترونية كبدائل للقطع التي تعطب زمنياً، حتى الشركة الوطنية «سيرونكس».

سوق المهن اليدوية:

قام بعض أعضاء هذه الجمعية، بمطالبة الجهات المعنية في طرطوس ودمشق، بتخصيص مكان دائم لهم يسمى «سوق المهن اليدوية» لكي يعرف الجميع بأن هناك سوقاً دائمة لمنتجاتهم اليدوية «أسوة بزملائهم في بعض المحافظات»، وتم تحقيق هذا المطلب بتخصيص لهم «نفق» في نهاية «كورنيش البحر» بجانب مرفأ القوارب «مارينا»، لكن ممثليهم طالبوا بالعمل الدعائي والإعلاني له، وجلب الزوار من الوفود التي تأتي إلى المحافظة للسياحة، لأن هكذا سوق كي ينتعش فهو بحاجة إلى زبون يرغب هذه البضاعة «اليدوية والتراثية»، وهذا الزبون بالتأكيد هو زائر أكثر مما هو مواطن من المحافظة، وطالبوا بإمداد السوق بالتيار الكهربائي، لأنه على كورنيش البحر ومعظم زواره بعد المساء، ولأنه «نفق»، دائماً هناك تردد من دخوله من قسم من الزوار لأنه شبه مظلم في بعض المواقع، وباعتبار معظم منتجاته «تراثية» ويتم ممارسة القسم الأعظم منها في الموقع ذاته، طالبوا بالسماح لهم بإضافة «تنور» لصناعة المعجنات في ساحة النفق لإضافة نوع من البيئة التراثية المتكاملة على المكان...!!

هموم الخبز والخبازين:

منذ سنوات وفي كل مؤتمر سنوي للحرفيين، يرفع صوته عالياً ممثل جمعية «الصناعات الغذائية»، بأن تكلفة إنتاج «ربطة» الخبز تكلف وسطياً «160» ليرة، وتسعر تموينياً بـ«100» ليرة، وطالب بإنصافهم بهامش ربح أسوة بأقرانهم من الأفران السياحية، وقال: هل من المعقول، أن تعطوا «المعتمد» الذي ينقل مادة الخبز من المخبز إلى متجره ربحاً «100» ليرة، ونحن الذين ننتج هذه المادة نخسر فيها، وتابع: بأنه لا يوجد فرن خاص، إلا «ويسرق» حتى يستمر، ولا يوجد صاحب فرن إلا وملاحق قضائياً، أنصفونا كي لا نمد أيدينا إلى تلك المادة «المقدسة شعبياً»...، وطالبوا بإعادة إيصال مادة الطحين إلى أفرانهم كما كانت بالسابق لأنهم يدفعون ثمن الطحين للمؤسسة واصلاً إلى أفرانهم، وإعادة مخصصاتهم من مادة المازوت، حيث كانت «1040» ليتراً في الشهر، أصبحت «160» ليتراً، وأصبحوا يدفعون ثمن المازوت بالسعر الحر حتى يتم إنتاج مخصصاتهم...!!!

إن التنظيم الحرفي بحاجة إلى تشريعات وقوانين واهتمام أكثر من الجهات المعنية لتحقيق أهداف يصبو إليها هذا التنظيم الاجتماعي والإنتاجي

رئيس الاتحاد العام للحرفيين:

تحدث في المؤتمر عن الخلل الواضح في تسعيرة الرغيف، نحن لا نستطيع أن نغير السعر، نحن ندعم ثلث تكلفة الخميرة، وهناك تواصل مع «وزير التجارة الداخلية»، وهناك وعود بأن تتم المساعدة، منها على سبيل المثال «المازوت أو الطحين أو غيره». بحاجة لقرارات تنفذ.

المطالبة من قبل جمعية مراكز التدريب الحرفي برفد الورش بالكادر التعليمي «المدارس- والمعاهد الصناعية»، وألّا يعطى الطالب شهادة تخرّج، إلا بعد عمله لشهر كامل «كتدريب عملي» في الورش الصناعية، وأعطيَ مثل عن الصين، بأن هناك خطوط تجميع «آليات» تتم عن طريق طلاب المعاهد، ... وهناك الكثير من الآليات في «المدينة الصناعية» عمرها أكثر من «40» عاماً ولا يوجد بها أوراق، وأصحابها غير قادرين على نقلها إلى ورش صناعية لإصلاحها خارج ورشتها خوفاً من الجمارك،... وكان الحرفي يكفل نفسه بنفسه سابقاً في بعض المصارف، يجب أن تعود، وأيضاً الدورات التي أعلن عنها الاتحاد العام للتدريب على صيانة «الشاشات» الحديثة «سيرونيكس» يجب أن تعود عندما تعود خطوط الإنتاج التي توقفت بفعل الأحداث الأخيرة، ... ومشكلة التكاليف التي تدفع إلى نقابة المهندسين، عندما يريد الحرفي تطوير أو تغيير « مهنته»، والتي تصل إلى «700 ألف حتى أكثر من مليون ليرة»، ... عمولة مادة «الخميرة»، مجحفة بحق الاتحاد العام وهو يقوم بدعم ثلث كلفتها للأفران، وربحها لا يغطي تكاليف العمال والكهرباء...

صندوق المساعدة والتقاعد:

هناك صندوقان يمثلان مصالح الأخوة الحرفيين، الأول «صندوق المساعدة الاجتماعية»، وخلال مسيرة مطالب الحرفيين، تمت الاستجابة لتحسين وضعه نسبياً، وبحاجة إلى توسيع دائرة الجباية له خارج جيوب الحرفيين وهي كثيرة، أسوة بأقرانه من الصناديق المهنية في سورية، وما زال تعويض الوفاة «200» ألف ليرة ، يشعر الحرفي «بقلة قيمته» ويجب أن تتناسب مع الوضع المعيشي لمجتمعنا، أما الصندوق الثاني «صندوق العجز والشيخوخة»، والتي احتاجت مسيرته «15» عاماً حتى تم العمل فيه، من عام «2005» م حتى عام «2020» م ، ليعلن إيقافه مؤقتاً، مبرراً رئيس الاتحاد العام، بأن الصندوق حتى يستمر بالعمل وفق النظام الداخلي، يجب أن يكون هناك حد أدنى، لم يتجاوز عدد المنتسبين إلى الصندوق «200» حرفي، منهم من حرفيي طرطوس «183» حرفياً مشتركاً، مع العلم أنه يوجد أكثر من «200» ألف حرفي في سورية، وبهذه المعادلة، يمكن استنزاف موجوداته خلال شهر واحد، لذلك تم إيقافه حالياً، لكن الفكرة قائمة، بانتظار زيادة عدد المنتسبين.

«مجلس حقوق الإنسان» التابع... للولايات المتحدة

في أيّار 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان دورة استثنائية للنظر في وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبنى قراراً تم بموجبه- من بين أمور أخرى- إنشاء «لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة للتحقيق داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وداخل «إسرائيل» وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت 13 نيسان 2021 ووقعت منذ هذا التاريخ». وتم تكليف اللجنة «بتقديم قرار سنوي ابتداء من شهر حزيران وأيلول 2022 تباعاً».

■ ريم عيسى

تقرير اللجنة الأول– حزيران 2022

في 7 حزيران، أصدرت اللجنة تقريرها الأول، والذي نوهت في بدايته إلى رفض «إسرائيل» للجنة ورفض التعاون معها، مشيراً إلى عدة أمور من بينها: «عدم تعاون حكومة «إسرائيل» ورفضها السماح بدخول «إسرائيل» والإذن بالوصل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من رغبة دولة فلسطين في السماح للجنة بالزيارة».

في القسم المتعلق بالقانون الواجب تطبيقه في عملها، خلصت اللجنة إلى أن كلاً من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وفق نظام روما الأساسي والقانون الدولي العرفي هي القوانين التي يجب تطبيقها ضمن اختصاصها. ويشير التقرير في النقاش– حول انطباق هذه القوانين– إلى أن «الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة، والجولان السوري المحتل يخضعان حالياً لاحتلال حربي من جانب «إسرائيل»، وهو احتلال ينطبق عليه القانون الدولي الإنساني». كما أشار التقرير إلى أن اللجنة «ترى أن دولة فلسطين تشمل الضفة الغربية... وكل القدس الشرقية، وقطاع غزة، وترى اللجنة كذلك أن «إسرائيل» لا تزال تحتل جميع هذه الأراضي احتلالاً حربياً، ومن ثم فهي الجهة الرئيسية المسؤولة داخل هذه الأراضي، إلى جانب الجولان السوري المحتل».

ووفق بيان صحفي حول التقرير، فإن «استمرار الاحتلال «الإسرائيلي» للأرض الفلسطينية والتمييز ضد الفلسطينيين هما السببان الجذريان الكامنان وراء التوترات المتكررة، وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع في المنطقة». ورأت اللجنة «أن التهجير القسري والتهديد به، وأعمال الهدم وبناء المستوطنات وتوسيعها والعنف من قبل المستوطنين، والحصار المفروض على قطاع غزة، كلها عوامل مؤدية إلى تكرار دوّامات العنف».

وفي هذا الصدد، صرحت نافانيثيم بيلاي، رئيسة اللجنة، أن «النتائج والتوصيات الخاصة بالأسباب الجذرية توجهت بأغلبيتها إلى «إسرائيل»، وهذا مؤشر على الطبيعة غير المتكافئة للنزاع، وواقع دولة محتلة لدولة أخرى»، وأضافت أن عدم تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق السابقة وغيرها من آليات الأمم المتحدة «بالإضافة إلى بيئة الإفلات من العقاب، هما دليلان قاطعان أن «إسرائيل» لا تنوي إنهاء الاحتلال، بالإضافة إلى التمييز المستمر ضد الفلسطينيين في صلب تكرار الانتهاكات الممنهج في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي «إسرائيل»».

وعلق أعضاء اللجنة الآخرين حول نتائج التقرير، حيث قال ميلون كوشاري، أن «إنهاء الاحتلال وحده يسمح للعالم بعكس مسار الظلم عبر التاريخ والتقدم نحو تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره»، وأضاف كريس سيدوتي أنه «من الواضح أن «إسرائيل» لا تنوي إنهاء الاحتلال إذ أنها وضعت سياسات واضحة لضمان السيطرة الدائمة والكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشمل تلك السياسات تغيير التركيبة الديموغرافية لهذه الأراضي من خلال الإبقاء على بيئة تقمع الفلسطينيين، وبالمقابل إرساء بيئة مؤاتية للمستوطنين «الإسرائيليين»».

الجنون الأمريكي الغربي اتجاه التقرير واللجنة

أثار التقرير موجة من الاستياء والنقد والهجمات من مجموعة من الدول، وبالطبع بقيادة أمريكية، حيث اعتاد البعض على سياسة غض النظر عن جرائم الكيان، وعدم التكلم عنها بهذا الشكل العلني لعقود، بالأخص من قبل المنظومة الدولية. حيث قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار بيان صحفي في ذات اليوم الذي نشرت اللجنة فيه تقريرها، تطعن فيه بعمل اللجنة وتتهمها بالانحياز، وعارضت فيه «بشدة الطبيعة المفتوحة والمحددة بشكل غامض للجنة التحقيق... والتي تمثل نهجاً متحيزاً أحادي الجانب لا يعمل أي شيء لتعزيز فرص السلام». وادعت الخارجية من خلال بيانها أن ««إسرائيل» هي الدولة الوحيدة الخاضعة لجدول أعمال دائم في مجلس حقوق الإنسان، وقد حظيت بتركيز غير متناسب في مجلس حقوق الإنسان مقارنة بأوضاع حقوق الإنسان في أماكن أخرى من العالم»، وإن اللجنة «بشكلها الحالي هو استمرار لنمط طويل الأمد من الانتقائية ضد «إسرائيل» بشكل غير عادل».

في اليوم التالي أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً مقتضباً حول التقرير عارضت فيه أيضاً ما اعتبرته «الطبيعة المفتوحة للجنة التحقيق... وولايتها المحددة بغموض» وأشارت أن هناك «تركيزاً غير متناسب على «إسرائيل»».

بعد بضعة أيام وبقيادة أمريكية، وقعت 22 دولة على بيان مشترك سلمته البعثة الأمريكية في جنيف إلى مجلس حقوق الإنسان، ونص البيان على أن «طبيعة لجنة التحقيق التي أنشئت في أيار الماضي هي دليل إضافي على التركيز غير المتناسب الذي حظيت به «إسرائيل» منذ فترة طويلة في المجلس ويجب أن تتوقف» وعبرت فيه هذه الدول عن قلقها إزاء «الولاية المفتوحة» للجنة.

ينبغي أن يبقى حاضراً عند مناقشة الوضع السوري وتعقيداته وبعيداً عن «التحليلات» العمياء التموضع الحقيقي للولايات المتحدة بما يخص الصراع الجاري في سورية وعليها

مقارنة بسيطة وسريعة

قبل شهرين تماماً من صدور تقرير اللجنة، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، وبجهود أمريكية تم تمرير القرار بموافقة 93 دولة. آنذاك قالت مبعوثة واشنطن إلى الأمم المتحدة، أن القرار بمثابة «رسالة قوية مفادها بأن معاناة الضحايا والناجين لن يتم تجاهلها» وأضافت أن الأمر «يتعلق بمصداقية الأمم المتحدة. الآن، العالم يتطلع إلينا؛ إنه يتساءل عمّا إذا كانت الأمم المتحدة مستعدة لمواجهة هذه اللحظة. إنه يتساءل عمّا إذا كنا منبراً للدعاية وملاذاً آمنا لمنتهكي حقوق الإنسان– أو إذا كنا مستعدين للوفاء بأسمى مُثُلنا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة».

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة منذ تأسيس الأمم المتحدة استخدمت حق النقض «الفيتو» عشرات المرات في قرارات تنتقد «إسرائيل»، على الأقل 53 منها منذ 1972، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة.

مسمار إضافي في النعش

نقاش سلوك الولايات المتحدة وحلفائها اتجاه التقرير، ربما لن يحمل أيّ جديد للقارئ، سوى أمرين أساسيين:

الأول: هو أنه تذكير للعالم بأسره، بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها بحال من الأحوال إلّا أن تكون عدواً وقحاً لشعوب العالم بأسره، ولكل قضاياه المحقة، ولشعوب منطقتنا ضمناً، وربما أكثر من عدائها لأية منطقة أخرى في العالم... وهذا ينبغي أن يبقى حاضراً عند مناقشة الوضع السوري وتعقيداته، وذلك بعيداً عن «التحليلات» العمياء التي يتحفنا بها البعض عن طبيعة تموضع الولايات المتحدة بما يخص الصراع الجاري في سورية وعليها.

الثاني: هو أنّ «المؤسسات الدولية» التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، قد انتهت صلاحيتها التاريخية بشكلها الحالي، سواء كان الكلام هو عن الأمم المتحدة، أو المجالس واللجان التابعة لها، أو عن المؤسسات الاقتصادية والمالية، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين، وباتت بشكل علني ومفتوح مؤسسات غربية وأمريكية بالدرجة الأولى، وليست قطعاً «مؤسسات دولية»... وطريقة التعامل مع هذا التقرير، ورغم أنها ليست جديدة، إلا أنها بالشكل الذي تمت به، وضمن الظروف الدولية الراهنة، قد دقت مسماراً إضافياً في نعش «المؤسسة الدولية» بشكلها الراهن، بل وسارت بالنعش خطوة إضافية إلى القبر... بانتظار ولادة مكتملة لنظام عالمي جديد بالكامل...

مستويان لـ «تمزيق الأمر الواقع»:

اشتملت عملية إنهاء الصراعات العسكرية الواسعة في سورية، والتي تولّى إدارتها مسار أستانا، على إنهاء «خطوط تماس» عديدة، ولكن أيضاً على تثبيتٍ لخطوط أخرى على أن تكون خطوطاً «مؤقتة» يزيلها الحل السياسي الشامل.
مرّ حتى الآن ما يقرب من عامين ونصف على انتهاء الصراعات العسكرية الواسعة، وعملياً لم تبق هنالك تقريباً «جبهات قتال» بالمعنى الذي كان قبل 2019، ولكن أيضاً لم يبدأ بعد الحل السياسي الشامل... وبات هنالك مستويان من «تقسيم الأمر الواقع»..

■ مركز دراسات قاسيون

المستوى الأول

المستوى من تقسيم الأمر الواقع الذي ينال الحصة الأكبر من الاهتمام السياسي والإعلامي، هو ذلك القائم على توزيع «مناطق النفوذ» بالمعنى السياسي، والذي يقسم سورية إلى ثلاث مناطق، هي مناطق النظام، ومناطق الشمال الغربي، ومناطق الشمال الشرقي.

الحقيقة هي أنّه حتى ضمن المنظور نفسه، أي منظور مناطق النفوذ، فإنّ الواقع أشد سوءاً؛ فإضافة إلى هذا التقسيم العام بين ثلاث مناطق، فإنّ هنالك عدداً من الجزر ذات «الوضع الخاص»؛ هنالك منطقة التنف، أو ما يصطلح عليه منطقة الـ 55 كم، والتي ما تزال عملياً معسكراً أمريكياً بريطانياً، وهنالك الجنوب السوري بتعقيداته التي يصعب حتى القيام بحصرها كاملة.

ضمن التعاطي مع هذا المستوى، فإنّه إذا كان من المفهوم والواضح أنّ ضرورات إيقاف الطور الحامي من الصراع، وإيقاف عمليات التدمير العسكري الواسع النطاق، كانت تقتضي إزالة «خطوط تماس» معينة، ولكن تثبيت أخرى، فإنّ استطالة الزمن على ذلك التثبيت مع بقاء الحل السياسي معلقاً، يُحوّل هذه الخطوط إلى خطرٍ متعاظم على وحدة سورية، مع كل يوم تأخيرٍ إضافي في بقائها.

ومن نافل القول: إنّ أي حديثٍ عن «محو» تلك الخطوط عسكرياً، أي بتجديد المعارك والقتال، ليس فقط حديثاً غير مسؤول، ولكنه غير واقعي أيضاً، وقائلوه يعرفون أنه كذلك، ويستخدمونه كجزء من بروباغاندا رفضهم للحل السياسي؛ لأنّ من يرفضون الحل السياسي لا يستطيعون قول ذلك علناً، وعليهم أيضاً تقديم بديل يضمن إعادة توحيد البلاد، ولذا فهم يلقون بفكرة تجديد القتال من حين إلى آخر، وفكرة «استعدادهم» للقتال، «والذي لم ولن يدفعوا أية قطرة دمٍ فيه إن جرى، بل كالعادة يدفع الثمن بسطاءُ الناس من الأطراف المختلفة».

إضافة إلى مصيبة التشدد ضمن الأطراف السورية، يلعب الأمريكان بشكل واضح في محاولات تكريس التقسيم وتعميقه وتثبيته، وبأدوات مختلفة ومتنوعة، من بينها الأدوات السياسية، بما في ذلك محاولات اللعب على القضايا القومية تارة، والطائفية تارة أخرى. ومن بينها أيضاً أداة العقوبات الاقتصادية، والتي يجري ضبطها عبر تشديدها وتخفيفها بشكل متفاوت بين المناطق السورية المختلفة، بحيث تلعب هي الأخرى دوراً في أكبر تقطيع ممكن للعلاقات الطبيعية بمعناها الاقتصادي ضمن بلدٍ واحد.

المستوى الثاني

هنالك مستوىً ثانٍ ربما يكون أشد خطورة من الأول، لأنه خطيرٌ بذاته، ولأنه ينال حصة فقيرة من الضوء الإعلامي والسياسي، ما يهدد بتعمقه وتفاقمه؛ نقصد بذلك «تقسيم الأمر الواقع الاقتصادي».

دراسات عديدة ترى أنّ قطر «دائرة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك» في سورية بات لا يتجاوز 60-70 كيلومتراً والحقيقة أنها ربما تكون قد باتت أصغر من ذلك في كثير من المناطق

بين المفاهيم الاقتصادية الأساسية المعروفة، مفهوم «مساحة دائرة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك»، وبكلمة واحدة مساحة السوق. من المعلوم أنّ الدولة بمفهومها البرجوازي الذي تثبت بشكل واضح بعد الثورة الفرنسية 1789 هي المكافئ لوجود سوق واحدة لتلك الدولة، دائرة إنتاج وتوزيع واستهلاك مساحتها هي مساحة الدولة نفسها، وتفصلها عن الدول الأخرى حدود جمركية تحمي السوق الداخلية.

عملية الوصول إلى سوق واحدة ضمن الدولة، هي ذاتها عملية تاريخية لا يتم إنجازها بشكل متكامل إلا عبر تطورٍ تاريخي طويل، وبما يخص المستعمرات السابقة، فإنّ كثيراً منها ما تزال حتى اللحظة بالمعنى الفعلي بلا سوق واحدة... ناهيك عمّا جرى من تطورات عالمية منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى الآن، وصولاً إلى العولمة وما بعدها، والتي جعلت العالم بأسره، بطريقة أو بأخرى، سوقاً واحدة.

ولكن مع ذلك، فإنّ المبدأ يبقى صحيحاً، أي مبدأ أن الوحدة السياسية لدولة من الدول، لا يمكن أن تُصان دون وجود سوق موحدة داخلية، وهذا الأمر تكشفه مراحل الحروب والصراع أكثر مما تكشفه مراحل السلم؛ فحين تشتعل الصراعات، يكون الاقتصاد أحد أهم أدواتها، وتصبح نقاط عدم التكامل الاقتصادي لأية دولة من الدول المتصارعة نقاط ضعف وثغرات كبرى... هذا ما نراه اليوم على سبيل المثال في حالة دول بحجم وتطور الدول الأوروبية...

بالعودة إلى «مساحة دائرة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك»، فإنّ دراسات عديدة ترى أنّ قطرها في سورية بات لا يتجاوز 60–70 كيلومتراً، والحقيقة أنها ربما تكون قد باتت أصغر من ذلك في كثير من المناطق.

ما يعني، أننا عدنا عملياً إلى الانعزال المحلي لمرحلة الإقطاع، حيث كل بقعة صغيرة تعيش اقتصادها الخاص تقريباً، والذي يرتبط بروابط ضعيفة مع البقاع والمناطق الأخرى.

بين الأسباب الأساسية الواضحة لذلك:

تكاليف المواصلات العالية، والتي تُضاعف أسعار أية بضاعة يجري نقلها من مكان لآخر، سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية. وهذه التكاليف لا تتضمن تكاليف المحروقات وتكاليف إصلاح آليات النقل فقط، بل وفوقها تكاليف «التعفيش» على حواجز مختلف الجهات وبأشكاله المختلفة؛ هذه الحواجز التي باتت بشكل أو بآخر «حدوداً» فاصلة واصلة بين المناطق الاقتصادية المنعزلة عن بعضها البعض.

غياب الكهرباء عامل أساسي في تدمير السوق الوطنية الواحدة، فهو يُساهم مساهمةً كبرى في ضرب عمليات الإنتاج المختلفة في طول البلاد وعرضها، وفي ضرب عمليات الاستهلاك أيضاً، وفي رفع أسعار مختلف البضائع، وفي جعل تنقلها أمراً نافلاً ومخسّراً في معظم الأحيان. فوق ذلك، فإنه من المعروف تاريخياً، وابتداءً من القرن الثامن عشر، أنّ شبكة السكك الحديدية، كانت العصب الأساسي لوحدة أي بلد من البلدان، وانطلاقاً من توحيد سوقها عبر ربطها ببعضها بعضاً على مستوى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وبأقل الكلف الممكنة، بحيث يكون ذلك الربط ممكناً ومجزياً للعملية ككل، ولعملية إعادة الإنتاج، البسيط والموسع. ومنذ مطلع القرن العشرين، بات على الأهمية ذاتها، الربط الكهربائي للبلاد. غياب الكهرباء عن سورية اليوم «لأنّ وصلاً مقداره 4 ساعات من 24

الهدف التاريخي نفسه بـ «وصفةٍ مُحدّثة»

ساعة تقريباً، ليس حضوراً»، يهدد بآفات إضافية فوق كل الآفات القائمة، فالباب بات يُفتح بشكل متسارع لتجارة الأمبيرات، والتي تعني في الجوهر أنّ المنظومة الكهربائية لكل منطقة من المناطق، وعدا عن تكاليفها المهولة التي تجعلها رفاهية لا يطالها إلا القلة، فإنها ستكون منظومة معزولة عملياً عن باقي البلاد... لا نحتاج إلى النظر بعيداً لتصور المسألة، فإضافة إلى تجربة حلب، يمكننا أن نرى التجربة الموغلة في الإجرام الاقتصادي في لبنان، والتي تقسم لبنان فوق تقسيمه إلى جزرٍ صغيرة منعزلة عن بعضها البعض.

إنّ إعادة البلاد إلى الانعزال «الإقطاعي»، هي باب واسعٌ ليس لتقسيم البلاد فحسب، بل ولتفتيتها وتمزيقها وإنهاء أي أساس لوحدتها، ولذا فإنه وبينما يجري تأجيل الحل السياسي والتهرب منه من المتشددين السوريين، وبينما يجري التركيز على الخوف من تقسيم الأمر الواقع السياسي، فإنّ هنالك عملية تمزيق وتفتيت لأسس الدولة، جارية على قدم وساق...

من فرنسا إلى «إسرائيل»...

لا يمكن بحال من الأحوال مقارنة مدى تعقيد المرحلة الراهنة من تاريخ سورية، بأية مرحلة تاريخية سابقة عاشتها؛ فحجم المتغيرات والمؤثرات، وطبيعة التشابك بينها في العصر الراهن، أعلى منه في أي وقت مضى.

ورغم ذلك، فإنّ هنالك من التشابهات الكثير. وهذه التشابهات تتعلق بالدرجة الأولى بالتموضع الجغرافي الخطير لسورية.

فمع بدء حقبة الاستعمار الأوروبي، والتي ترافقت مع تمركز عالمي للتجارة عبر البحار بالدرجة الأولى، بات للمنطقة التي تتوسطها سورية دورٌ مضاعف الأهمية، إضافة لأهميته التاريخية.

فسواء كان الحديث عن البريطانيين أو عن الفرنسيين، ورغم كل التناقضات والحروب التي خاضوها ضد بعضهم البعض في مختلف بقاع العالم، إلا أنهم كانوا متفقين ضمنياً وعملياً، على منع أي اتصال تجاري بري بين قارات العالم القديم؛ لأنّ من شأن اتصال من هذا النوع أن يقوض سيطرة ممالك أعالي البحار، ليس على منطقتنا فحسب، بل وعلى التجارة الدولية بأسرها.

من هذا الباب، فقد عمل كل من البريطانيين والفرنسيين، وفي كل مستعمراتهم، على تكريس جملة من عوامل التقسيم والتمزيق، سواء منها التي ضمن كل دولة من الدول، أو بين الدول فيما بينها.

أهم وأخطر عوامل تمزيق المنطقة بأسرها، كان بلا شك إنشاء الكيان الصهيوني. ولكن عملية التمزيق سابقة حتى على إنشاء هذا الكيان؛ وربما بين أفضل الأمثلة «التدريسية»، لسياسات الاستعمار الغربي في بدايات القرن العشرين، هي سياساته في سورية، والتي استند فيها إلى الانعزال «الإقطاعي» الذي كان قائماً، محاولاً دفعه خطوة أخرى نحو الخلف، عبر تكريس مجموعة من الدويلات الطائفية في سورية. ولكن أيضاً عبر العمل على الفصل الاقتصادي بين كلّ الساحل الشرقي للمتوسط وبين مناطق الداخل، وهذا ما نرى تأثيراته المستمرة حتى اللحظة عبر طبيعة التمركز السكاني وطبيعة تمركز النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي لم تحلّه أيّ من السلطات التي استلمت البلاد حتى اللحظة منذ الاستقلال، والذي ما يزال قائماً على جدول العمل الوطني غير المنفذ تحت عنوان «التنمية الحقيقية»، والتي لم تزر سورية بعد رغم كل الهذر والكلام الذي قالته كل السلطات التي مرت على البلاد حتى الآن.

غياب الكهرباء عامل أساسي في تدمير السوق الوطنية الواحدة فهو يساهم مساهمةً كبرى في ضرب عمليات الإنتاج والاستهلاك في كل البلاد ويرفع أسعار مختلف البضائع

حقائق عنيدة

رغم كل محاولات الفرنسي، إلا أنّ الشكل الذي تبلورت ضمنه الثورة السورية الكبرى 1925–1927، كان كفيلاً بنسف الأسس التي أراد الفرنسي أن يمزق البلاد استناداً إليها... «ليس مستغرباً والحال كذلك، أنّ الاتجاه الذي جرت محاولة تكريسه عبر عقود طويلة في سورية، هو التعامل مع أبطال الثورة السورية الكبرى بوصفهم «زعماء محليين» أو «زعماء طوائف»، خلافاً لحقيقة أنهم كانوا زعماء وطنيين قبل أي شيء آخر، وكانوا أصحاب مشروع استقلالي حقيقي يشمل البلاد بأسرها.

بين أهم الدلائل على ذلك، هو أنّ كلًا من القامات الوطنية التي قادت الثورة، كان يقود حرباً على جبهتين معًا: ضد الفرنسي، وضد عملائه الداعين لمشاريع التقسيم من أبناء «الانتماءات الضيقة» التي تجري محاولة حساب هذه القامات عليها!

استمرار محاولات تصغير قامات الاستقلال الوطني، ليس فقط استمراراً لسياسات خارجية واستعمارية معروفة، بل وهو أيضاً تعبير عن الحقد المستمر ضد هذه القامات من الفئات الاقتصادية الاجتماعية التي جرّت عربة غورو، والتي كانت متماهية مع مشاريع التقسيم، والتي ما تزال موجودة حتى اللحظة، وإن غيّرت لبوسها وشعاراتها...

وإذاً، فإنّ من بين الدروس التي تعلمها الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة في سورية، وصولاً إلى الصهيوني، هو أنّ مجرد العمل على الأبعاد الطائفية والقومية، لا يمكنه أن يقسّم بلداً مثل سورية، وربما لا يوجد تفسير كامل لماذا بالضبط، هل لأنّ هنالك نواة ثقافية تاريخية خاصة بهذه البلاد ما تزال موجودة تحت الرماد رغم كل ما مر عليها؟، أم لأسباب أخرى أكثر تعقيداً. ولكن الأكيد هو أنّ الحال الذي كان شديد السوء قبل الثورة السورية الكبرى، وكل ما حاول الفرنسيون والبريطانيون فعله، لم يمنع قيام تلك الثورة، وبالشكل الوطني الذي قامت به، ولم يمنع إعادة توحيد البلاد... ولذا فإنهم وانطلاقاً من التجارب السابقة، يعملون الآن بشكل أكثر تعقيداً وأكثر وحشية لإنهاء وجود هذه البلاد من التاريخ.

فإضافة إلى الاستثمار بتقسيم الأمر الواقع بمستوييه، والذي أشرنا إليه أعلاه، فإنّ هنالك عاملاً مهماً جداً إضافياً غير منفصل عنهما، وهو تجريف البلاد من أهلها...

التجريف والتمزيق

تمزيق البلاد بتقسيم الأمر الواقع بمستوييه، وتجريف أهله خارجه، هما في النهايات جانبان متكاملان في مشروع واحد.

للتذكير فقط، فإنّ عملية التهجير والتجريف ما تزال مستمرة وجارية على قدم وساق، وهذه العملية مررنا على جوانبها وأشكالها في مادة سابقة لمركز دراسات قاسيون بعنوان: «محاولة لتشريح التغيير الديمغرافي»، ونشير هنا باختصار إلى الأشكال الأساسية للتجريف التي مررنا عليها في حينه:

التهجير بشكله المطلق: ما يصل إلى نصف الشعب السوري قد بات خارج سورية، وهذا التهجير مع طول المدة لم يعد مؤقتاً، على الأقل بقسم مهم منه.

تهجير الشباب: القسم الأعظم من المهجرين هو من الشباب، أي من القوة الفاعلة والقادرة على البناء.

تهجير الكفاءات: الغالبية العظمى من الكفاءات السورية، باتت خارج سورية، وخسرت سورية بذلك تراكماً عمره أجيال من التعليم والبناء، ليس من المعلوم لأحد تقريباً، هل وكيف يمكن استعادته.

تهجير ريف مدينة: والذي حول البلاد بأسرها إلى مدينة واحدة بفرعين هما دمشق وحلب يتمركز فيهما العدد الأكبر من المتبقين، وريف واسع شبه خال...

بالمجمل، فإنّ عملية التّهجير والتجريف هذه، هي المكون الإضافي الأساسي الذي تمت إضافته إلى الطبخة الاستعمارية التقليدية، بين بدايات القرن العشرين، وبدايات قرننا هذا.

وهو مُكون خطير من شأنه، إذا استمرت عملية التحضير، أن يصل بالطبخة فعلاً إلى نهاياتها المرجوة صهيونياً، وغربياً، أي إلى تمزيقٍ وتقسيمٍ لا عودة عنه.

من بين العوامل التي تساعد هذا الاتجاه وتعززه، ليست فقط العقوبات الاقتصادية واستمرار الحصار، واستمرار تقسيم الأمر الواقع، بل وربما أخطر من ذلك وأدهى، استمرار سياسات النهب الليبرالية بشكلها المتوحش والتخريبي.

وبكلمة، فإنّ أمراء الحرب والفاسدين الكبار وأرباب الليبرالية المتوحشة والمتشددين من كل الأطراف، وسواء أقروا بذلك أم تجنبوه، يعملون، بإرادتهم أو دونها، ضمن السياق نفسه للعمل الاستعماري الغربي، بطبعته المحدثة، الأنغلوساكسونية– الصهيونية...

هذه العمليات السلبية كلها، لم تصل بعد نقطة اللاعودة، رغم أنّ العودة عنها باتت مكلفةً بطريقة مهولة ستحتاج بالضرورة لسنوات طويلة بعد بدء الحل لمعالجتها، ولكنّ وصولها إلى نقطة اللاعودة هو مسألة وقت... ما يعيد التأكيد على أنّ التطبيق الكامل للقرار 2254 ليس ترفاً، وليس مصلحة سياسية بالمعنى السائد، بل هو ضرورة وطنية، وضرورة وطنية وجودية.

الكهرباء.. التعتيم العامّ

سقطت كل الوعود الرسمية التي أطلقت خلال السنوات الماضية حول تحسين قطاع الطاقة الكهربائية ووضع التغذية العامة في البلاد، فقد تزايدت ساعات التقنين الكهربائي بشكل كبير في كافة المحافظات والمدن، وقد وصل حال التراجع والترهل المستمر في القطاع إلى الانهيار شبه التام فيه.

■ عاصي اسماعيل

ومن المؤشرات الأخيرة على ذلك حال التعتيم العام في البلاد الذي جرى إثر «تعطل» محطة توليد الزارة مؤخراً، وهو ليس الوحيد طبعاً، فقد سبق أن تم تسجيل حالات تعتيم «كلي أو جزئي» لعدة مرات خلال السنوات السابقة.

أما المؤشرات الأهم فهي الأرقام المعلنة عن تراجع الإنتاج الكهربائي، والذي وصل إلى ذروة تراجع جديدة هذا العام بكمية إنتاج بلغت 1200 ميغا فقط، بعد أن كانت تتجاوز 8000 ميغا في عام 2010، لم تكن كافية لسد كافة الاحتياجات بحينه!

فكمية إنتاج 1200 ميغا، أو 2000 ميغا هي تعبير مكثف عن حال الانهيار في هذا القطاع مع تداعياته السلبية على كافة القطاعات الأخرى، وخاصة الإنتاجية «الصناعية والزراعية» في البلاد.

التعتيم قائم ومستمر

إن واقع قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها يرثى له، وهو مستمر بالتراجع عاماً بعد آخر، وكل المؤشرات تقول إنه في حال شبه انهيار حالياً، رغم التغني الرسمي بما تبقى من ساعات وصل لشبه تيار كهربائي «أضراره بالنسبة للمواطنين أكثر من فوائده بسبب عدم انتظامه»، ولن يطول به الأمر وصولاً إلى الانهيار التام طالما بقيت الحال على ما هي عليه، ليس على مستوى الإدارة العليا لهذا القطاع فقط، بل على مستوى السياسات الناظمة لعمله، والإستراتيجيات المرسومة له!

فبعد «تعطّل» محطة توليد الزارة وخروجها عن العمل، والذي أدى إلى خروج كافة محطات التوليد من الخدمة والوصول إلى الانقطاع العام للكهرباء في عموم البلاد، جرى التأكيد من قبل وزارة الكهرباء بأن «ورشات الكهرباء توجهت فوراً لإصلاح العطل وستتم إعادة التيار الكهربائي تباعاً خلال مدة أقصاها ساعتين».

لا شك أن إعادة التيار الكهربائي، على محدوديته وضآلته، من خلال عمل ورشات الكهرباء يسجل لها، أي «الورشات»، لكن ماذا عن واقع التوليد بالمقارنة مع الاحتياج؟ وما هو مفهوم التعتيم العام بالنسبة لوزارة الكهرباء والحكومة؟

فالتزود بساعة أو ساعتي وصل كهربائي خلال 24 ساعة للاحتياجات المنزلية ربما يعني وجود تيار كهربائي خلال هذه الساعات المحدودة، مع عدم انتظامه واستمراره طبعاً، لكنه يعني بالمقابل تعتيماً خلال 23 أو 22 ساعة متبقية من اليوم!

فهل يمكن اعتبار فترة الوصل هذه «المحدودة والمتقطعة وغير المنتظمة» إنجازاً ومهمة يجدر الثناء عليها؟!

وهل من الممكن التعويل على هذا القطاع وفقاً لهذه الآلية من التعاطي الرسمي معه ووفقاً للسياسات المعمول بها، بما فيها أساليب الخصخصة المباشرة وغير المباشرة، ليس من أجل تلبية حاجات الاستهلاك المنزلي فقط، بل والأهم من أجل تلبية حاجات الإنتاج «الصناعي والزراعي والحرفي»، وتلبية حاجات الخدمات العامة، وبالتالي إعادة اقلاع الحياة الاقتصادية في البلاد عموماً؟

ولمصلحة من يتم كل ذلك؟

قمة التفاؤل الحكومي ليس باستمرار النقص على مستوى تغطية حاجات الطلب فقط بل في استمرار تكريس النقص في توليد المحطات أيضاً

التعتيم ليس حالة طارئة!

بهذا الصدد ربما من الجدير التذكير بتصريح المدير العام لمؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء لصحيفة الوطن مطلع حزيران الحالي، والذي نفى فيه احتمال حدوث تعتيم عام في البلاد! ثم وبتصريح لاحق بتاريخ 2022/6/19 بعد التعتيم الطارئ قال: «كان من المستحيل منع حدوث التعتيم». مضيفاً عن السبب المباشر للتعتيم بأنه: «ضعف الشبكة «انخفاض التغذية» التي تراجعت خلال الأيام الماضية لحدود 1200 ميغا واط بسبب تراجع توريدات حوامل الطاقة خاصة مادة الفيول التي تراجع توريدها لحدود 1500 طن يومياً وهو ما تسبب في خروج العديد من المجموعات البخارية التي تمنح وثوقية أعلى للشبكة».

بحسب التصريح أعلاه فإن ذلك يعني أن حدود الإنتاج والتغذية لمنع حدوث التعتيم العام يجب ألا تقل عن 1200 ميغا، لكن هذا الحد قد وصلت إليه محطات التوليد كذروة انخفاض جديدة بالإنتاج بلغتها مجمل المحطات العاملة!

وفي ظل استمرار مشكلة التوريدات النفطية اللازمة لتشغيل محطات التوليد، فإن ضعف الشبكة وتراجع الإنتاج والتغذية سيستمر، وبالتالي فإن حال التعتيم العام قد يتكرر، ولن يكون طارئاً بعد ذلك!

حجم التراجع بالأرقام الرسمية

خلال المؤتمر الأول للاستثمار في الطاقات المتجددة والكهرباء الذي عقد بتاريخ 2022/5/15، نُقل عن مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الكهرباء، المهندس أدهم بلان، قوله: «إن إنتاج الكهرباء كان في 2007 حوالي 46,2 مليار ك.و.س، وكان الاستهلاك 3,8 ملايين طن من الفيول، و6,6 مليارات م3 من الغاز، وارتفع في 2011 ليصبح الإنتاج 49 مليار ك.و.س واستهلاك 3,8 ملايين طن من الفيول، و7,3 مليار م3 من الغاز، لتنخفض في 2021 إلى 23 مليار ك.و.س واستهلاك 1,67 مليون طن فيول، و3,3 مليار م3 من الغاز».

الجدول التالي يوضح الهوة التراجعية خلال عشرة أعوام، بين عامي 2011–2021، في بعض مفردات عمل هذا القطاع:

مفردات التراجع	عام 2011	عام 2021	حجم التراجع	نسبة التراجع
إنتاج الكهرباء/مليار ك.و.س	49	23	26	%46,9
استهلاك الفيول/ مليون طن	3,8	1,67	2,13	%43,9
استهلاك الغاز/ مليار م3	7,3	3,3	4	%45,2

إن الأرقام أعلاه لا تعبّر عن حجم التراجع في إنتاج الطاقة الكهربائية فقط، بل عن حجم التراجع في المتوفر من مشتقات نفطية لازمة لتشغيل محطات التوليد، وهذه وتلك مؤشر هام عن حجم التراجع في القطاعات الإنتاجية والخدمية بالنتيجة خلال السنوات العشر الماضية وحتى الآن، وصولاً إلى درجة التوقف والشلل.

مع الأخذ بعين الاعتبار ما جرى من تراجع على مستوى حجم الإنتاج خلال العام الحالي

مؤشر عن الانهيار التام

أيضاً، على الرغم من كثرة التصريحات التي تتحدث عن عمليات الصيانة والإصلاح للمحطات، وبرغم كل التهليل للمشاريع الخاصة بالطاقات المتجددة، ولمشاريع التشاركية والاستثمار في المحطات العاملة، كخصخصة لهذا القطاع الحيوي والهام والإستراتيجي.

إستراتيجية متفائلة

أما عن الإستراتيجية المرسومة من الوزارة، فقد أوضح المهندس بلان أنه: «وفقاً لإستراتيجية الطاقات المتجددة سيكون الإنتاج في 2025 حوالي 32 مليار ك.و.س، ومع إدخال مشاريع الطاقات تصبح 37 مليار ك.و.س، فيما يسجل الطلب 48 مليار ك.و.س، وفي 2030 سيثبت الإنتاج على 32 مليار ك.و.س لتصبح 47 ملياراً مع إضافة الطاقات المتجددة، مقابل طلب 55 مليار ك.و.س».

الجدول التالي يوضح مقدار التفاؤل الحكومي المخطط بالمقارنة مع استمرار النقص على مستوى تأمين احتياجات الطلب:

الفترة المخططة	الإنتاج / مليار ك.و.س		المجموع / مليار ك.و.س	الطلب / مليار ك.و.س	النقص / مليار ك.و.س
	محطات	طاقات متجددة			
حتى عام 2025	32	5	37	48	11
حتى عام 2030	32	15	47	55	8

من الواضح أن قمة التفاؤل الحكومي ليس باستمرار النقص على مستوى تغطية حاجات الطلب فقط، بل في استمرار تكريس النقص في توليد المحطات أيضاً، وذلك بوقوفه عند عتبة إنتاج 32 مليار ك.و.س، بحال الوصول إليه طبعاً، بحجم نقص عن عام 2011 بمقدار 17 مليار ك.و.س، وهي أكبر من حجم الرهان على إنتاج الطاقات المتجددة المخططة بتفاؤل عبر القطاع الخاص بمقدار مليارَي ك.و.س، بحال تنفيذها هي الأخرى أيضاً!

الاحتياج من الفيول والغاز

استناداً لأرقام الإنتاج والاستهلاك أعلاه يتبين أن إنتاج 1 مليار ك.و.س عبر محطات التوليد يحتاج وسطياً إلى 0,07 مليون طن فيول، وإلى 0,14 مليار م3 غاز.

الجدول التالي يبين حجم الحاجة من الغاز والفيول بحسب الخطة الحكومية المتفائلة لإنتاج 32 مليار ك.و.س كعتبة إنتاج مسقوفة حتى عام 2025 و2030 بالمقارنة مع ما كان متوفراً في عام 2021، وحجم الزيادة المطلوبة لتغطية هذه الحاجة:

نوع الوقود	الاحتياج	المتاح في عام 2021	الزيادة المطلوبة
فيول / مليون طن	2,24	1,67	0,57
غاز / مليار م3	4,48	3,3	1,18

فالغائب عن الخطة التفاؤلية للحكومة ووزارة الكهرباء المعلنة أعلاه هو من أين وكيف سيتم تأمين هذه الكميات الإضافية من الفيول والغاز اللازمة لتشغيل محطات التوليد؟!

فواقع الحال والتصريحات الرسمية تقول إن جزءاً هاماً من المشكلة هي بعدم توفر كميات كافية ومستمرة من الفيول والغاز لتشغيل محطات التوليد بطاقتها الإنتاجية.

أما كيف ولماذا ولمصلحة من؟! فربما 15 مليار ك.و.س مخطط إنتاجها بتفاؤل عبر الطاقات المتجددة من قبل القطاع الخاص تجيب عن جزء من التساؤل، فيما تكمن الإجابة الأخرى والأهم في مشاريع الخصخصة التي يتم العمل عليها والترويج لها تحت ستار دخان الأزمة والتكاليف والتمويل، والتي كانت بدايتها عما أعلن بشأن الاستثمار التشاركي مع القطاع الخاص لمحطة دير علي مؤخراً!

تمويل متواضع للخطة التفاؤلية

بحسب الإستراتيجية المرسومة من الوزارة حتى عام 2030 فقد وضح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الكهرباء أن حجم الاستثمار اللازم لهذه الخطة «المسقوفة بكم إنتاج 32 مليار ك.و.س من المحطات العاملة، مع إضافة 15 مليار ك.و.س عبر الطاقات المتجددة» يقدر بـ3,5 مليار دولار، وقد بين أن توزيعها سيكون على الشكل التالي: «30% قطاع خاص و30% من مستخدمي الطاقة بكافة القطاعات».

بمعنى آخر فإن حصة التمويل الرسمي من الدولة للاستثمار في هذا القطاع من هذا المبلغ تصل نسبته إلى 40%، وبجانب آخر فإن بعض المواطنين كمستخدمين للطاقة مشمولون ضمن خطة التمويل الاستثماري أعلاه أيضاً.

الجدول التالي يوضح حصص توزيع التمويل الاستثماري للخطة التفاؤلية الحكومية، طيلة السنوات الثمانية القادمة حتى عام 2030:

المدة والوسطي السنوي	القطاع الخاص 30%	بقية القطاعات 30%	حصة الدولة 40%	المجموع
حتى 2030 / مليار دولار	1,05	1,05	1,4	3,5
الوسطي السنوي / مليون دولار	131	131	175	437

فهل من الممكن اعتبار هذا المبلغ المحدود والمتواضع سنوياً استثماراً كافياً للنهوض في قطاع الكهرباء؟!

وهل حصة الدولة من هذا المبلغ المتواضع، كاملاً وسنوياً، يعول عليها بهذا الصدد؟

هل تعني نسب التمويل الاستثماري حتى عام 2030 بحسب الخطة الحكومية إضافة مقوننة لمزيد من شرعنة الخصخصة في القطاع وبواقع 60% منه بالحد الأدنى؟

وأخيراً هل تعني نسب التمويل الاستثماري حتى عام 2030 بحسب الخطة الحكومية إضافة مقوننة لمزيد من شرعنة الخصخصة في القطاع، وبواقع 60% منه بالحد الأدنى؟

ذرائع ممجوجة واستنزاف

واقع الحال الرسمي يقول إن سبب تراجع الإنتاج هو نقص المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المحطات «غاز وفيول»، بالإضافة طبعاً إلى مبررات وذرائع الحرب والأزمة الممجوجة، ولا يغيب عن الذهن بهذا الصدد أن الغاز اللازم لتشغيل المحطات هو إنتاج محلي وليس مستورداً، وذلك بحسب ما أكده وزير الكهرباء في تصريح سابق، وقد تم رفد الحقول الغازية المستثمرة من قبل الدولة بحقول مكتشفة جديدة خلال السنوات الماضية أيضاً، قيل إنها ستوضع في الاستثمار بغاية توريد إنتاجها لمحطات التوليد، لكن ذلك لم يتم على ما يبدو، بدليل استمرار تراجع الإنتاج!

وقد ترافق كل ذلك مع سياسات تخفيض الدعم الجارية على هذا القطاع وصولاً إلى إنهائه على كافة المستهلكين «منزلي- صناعي- تجاري- زراعي»، بالتوازي مع الزيادات المتتالية في أسعار الطاقة الكهربائية بذرائع ارتفاع تكاليفها، والتي لم تنعكس إيجاباً على كم الإنتاج عملياً، مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات الصيانة الدورية والطارئة للمحطات ولمراكز التحويل وللشبكة العامة، والاعتمادات المالية المخصصة والمصروفة لهذه الغاية طيلة السنوات الماضية.

وبهذا الصدد لا يغيب عن البال حصص النهب والفساد الكبيرة على حساب خزينة الدولة والمواطن بالمحصلة، اعتباراً من أرباح استيراد المشتقات النفطية وعمولاتها، مروراً بالأرباح التراكمية للبدائل المستنزفة لجيوب العباد، وليس انتهاءً بمستلزمات الإصلاح والصيانة.

غياب الإرادة ومصالح أصحاب الأرباح

الواضح هو غياب الإرادة في تحسين الإنتاج بالتوازي مع اليأس والتيئيس من هذا القطاع، مقابل التعويل على المواطنين والقطاع الخاص لتبني الطاقات المتجددة، بما في ذلك آليات التشجيع على الاقتراض لهذه الغاية، بعد أن تم استنزافهم بالبدائل طيلة السنوات الماضية «مولدات- بطاريات- انفيرترات- ليدات..» مع توسيع قاعدة الاضطرار للجوء إلى تجار وسماسرة الأمبيرات، التي غزت مولداتها المحافظات والمدن والأرياف!

فالبديل الحكومي المطروح تحت شعار تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، للصناعيين وللمواطنين وللخدمات العامة، مع تضاؤل حجم الاستثمار الحكومي بهذا القطاع عاماً بعد آخر، هو تعبير عن يأس وتيئيس رسمي، ليس على مستوى تحسين وتطوير هذا القطاع عبر الدولة وبإمكاناتها، بل على مستوى تشغيل محطات التوليد بطاقتها الإنتاجية الحالية أيضاً، وصولاً إلى تكريس وتوسيع الخصخصة فيه، تحت شعارات التشاركية وتشجيع الاستثمار، وطبعاً كل ذلك يصب في جيوب أصحاب الأرباح والفاسدين، على حساب المواطن والإنتاج والاقتصاد الوطني.

الشوندر سكري... واللا مبالاة الحكومية

تزامناً مع اقتراب موعد موسم الشوندر السكري، وافق مجلس الوزراء يوم 9 من الشهر الجاري على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارتي الصناعة والزراعة والاتحاد العام للفلاحين بما يخص محصول الشوندر السكري، بمنح مكافأة مالية قدرها 10 آلاف ليرة عن كل طن شوندر سكري يتم توريده إلى شركة السكر!

■ نادين عيد

إن مبلغ المكافأة المقرة أعلاه كرقم يبدو وكأنه كبير، لكنه بالواقع ضئيل، فهو 10 ليرات عن كل كيلوغرام، مع شرط أن يكون المحصول مطابقاً للمواصفات طبعاً، أي من الممكن ألّا تتم الاستفادة منه عملياً!

تفاصيل لا بد من ذكرها

بدايةً، لا بد من التذكير ببعض الأرقام الرسمية للمساحات المزروعة لهذا الموسم، حيث وضعت وزارة الزراعة خطة للمساحات الواجب زراعتها لهذا الموسم، وكانت تقدر بـ 4322 هكتاراً، أما ما تم تنفيذه على أرض الواقع من قبل المزارعين فقد كان حوالي 3111 هكتاراً من أصل المساحة السابقة الذكر، وأعلنت الوزارة في وقت سابق عن تضرر ما يزيد عن 927 هكتاراً، وذلك في مجال أقسام عين الكروم وشطحة وجُب رملة، وحسب الإعلان الرسمي، تراوحت الأسباب بين «الصقيع- والزراعة في غير موعدها- وعدم الري بشكل جيد» نتيجة اعتماد بعض المزارعين على المطر بسبب نقص كمية المحروقات المدعومة واللازمة لعمليات السقاية، وأسعارها المرتفعة عبر السوق السوداء، والنتيجة، أن ما تبقى من مساحات مزروعة فقط 2184 هكتاراً من إجمالي المساحة المخططة!

وكان من المتوقع أن يصل إنتاج الشوندر السكري خلال الموسم الحالي لحدود 263 ألف طن بحسب المساحات المخططة، وتعتبر هذه الكمية كافية لتشغيل معمل تل سلحب لدورة إنتاجية كاملة، وذات جدوى اقتصادية، وبأرباح في حدودها الدنيا.

ولكن بعد حجم الأضرار المعلن عنه رسمياً، والمساحة المزروعة المتبقية من إجمالي المساحة المخططة، وما خفي في قادم الأيام ربما يكون أعظم، يبقى التساؤل: هل سنصل إلى هذا الحجم من الإنتاج الكافي لتشغيل المعمل؟!

فالواقع الرقمي أعلاه، الذي يوضح أن المساحة المزروعة المتبقية تعادل نصف المخططة، يشير إلى أن كم الإنتاج المتوقع سيصل إلى النصف أيضاً، هذا في حال الاستمرار على الأرقام السابقة، ما يعني أن حجم الإنتاج لن يكون كافياً لتشغيل معمل السكر بالجدوى الاقتصادية المطلوبة، وبالتالي لن يتم تحقيق الأرباح كما هو متوقع!

الأسعار بين الواقع والخيال

أما عن أسعار تسوّق المحصول من الفلاحين، فقد تم رفعها يوم 29 أيلول الماضي من 175 ليرة إلى 250 ليرة، وليصبح سعر تسوّق الطن من الفلاح بعد إضافة المكافأة المقدرة بـ 10 آلاف ليرة يساوي 260 ألف ليرة سورية، أي أن كيلو الشوندر يقدر بـ 260 ليرة سورية.

فبعد المكافأة الاسمية التي أقرتها الوزارة، وجب التذكير، أن خطة وزارة الذراعة، ترنو لإعادة إحياء زراعة الشوندر السكري، وإعادة الألق لصناعة السكر المحلية، وأحد أهم أدوات إنجاح الخطة الزراعية تقديم الدعم الحقيقي لمثل هذه الزراعات الاستراتيجية، وعليه ربما كان من واجب وزارة الزراعة والحكومة تقديم دعم حقيقي وأسعار مجزية ومكافأة يعول عليها، تشجع الفلاح على الزراعة لمواسم لاحقة.

فهل هذه المكافأة الاسمية والمحددة بـ 10 ليرات سورية عن الكيلو مطابق المواصفات، ستغني الفلاح وتعوض خسارته فعلاً أمام غلاء مستلزمات الإنتاج بدءاً من أجور الفلاحة والعمال والمبيدات والسماد وعمليات السقاية المكلفة، والحاجة لبديل خارج الدعم من المحروقات لاستكمال أعمال السقاية؟!

ففي نهاية المطاف نصل لنتيجة مفادها، أن موسم الشوندر السكري سيلحق بما سبقه من محاصيل أخرى، كانت خططها في واد، وتنفيذها في واد آخر، وكيف لا والاستراتيجيات الحكومية ذاتها، تقف دائماً بالطرف المقابل لمصالح المواطنين المنتجين والمستهلكين، ولتبقى مصالح المستوردين ومحتكري السلع الأساسية هي الأهم رسمياً، وعلى كافة المستويات.

موضة «الاستثمار والنهب» القهري..!

نزلت جيب جرزة كزبرة ع الساعة سبعة المسا تقريباً... ولأنو بيعة مسا ودبلانة هل الجرزة من الشوبات وبلشت تصفر عطاني ياها الخضرجي بـ 800 ليرة سورية فقط لا غير...

■ دعاء دادو

حاولت ناقشوا شوي لينزلي بسعرها.. فسكتني بإنو كهربا ما في والمازوت الحر غالي كتير «وما فهمت شو خص هي بالكزبرة».. وع قولو، لو أجيت الضهريات فما رح يرضى يعطيني ياها بأقل من 1000 ليرة!!!

فيكن تتخيلوا يا أمة الله؟؟...

وأنا راجعة ع بيتي طول الطريق عم فكر شو فوائد أوراق الكزبرة الصفرا يا ترى؟

لدرجة إني فتحت الـ «غوغل» لأتعرف ع فوائدها... مو بس هيك صرت فكر شو فوائد الربطة يلي مربوطة فيها هل الجرزة كمان... لأن لو مالهن فوائد فظيعة أي ما كان باعني اياها بـ 800 ورقة!!

وهون ما كان خاطر ع بالي غير إني استثمر كل ليرة من هل الـ 800 ليرة كرمال ما يروح منها ولا قرش ع الزبالة...

طبعاً التفكير يلي صار بالقصة يلي فوق مو عن عبث... يمكن الكل يقول أي كلها 800 ليرة!!

مزبوط هاد الحكي... كلها 800 ليرة بس الموظف راتبو فينا نعتبرو قروش بالنسبة لأسعار الخضروات «الموسمية» ككل... وعم نحكي عن الخضروات من دون ما نجيب سيرة الفواكه... لأنها من المحرمات ع عامة الشعب.. علماً إنها مو مستوردة.. يعني زراعة أرضنا وتراب بلدنا عفكرة...

بس الملفت بالموضوع، فكرة التبريرات الحكومية يلي ما عم تأثر ع إحساس المواطن، ولا عم تخليه يتأثر بخمسة.. متل ما بيقولوا بتبريراتن الترللي...

وبعيداً عن هل التبريرات كمضمون... بس المهم عنا هو الملخص الواقعي.. فينا نقول عنو يلي عم يحصدوا المواطن المنتوف ما كان إلا فجور بزيادة الأسعار بالمقارنة مع القروش يلي اسمها رواتب- عم يتقاضاها هل المنتوف...

الغريب- العجيب ببلد أرضها خصبة وإنتاجها ممتاز يكون في شي اسمو «خضروات وفواكه سودا».. المقصود فيها أكيد مو لونها أسود.. لأن لونها وريحتها بالأسواق بتخطف القلب والوجدان للمحرومين منها... المقصود فيها إنها خارجة عن الدعم الحكومي إلها، بسبب أسعار المازوت والأسمدة.. إلخ.. يلي عم يشتريها الفلاح من السوق السودا... وينتهب هو التاني كمان...

متخيلين الفكرة العامة كلها؟؟

هاد مالو مجرد صف حكي بالتأكيد... هاد كارثة كبيرة لبلد كامل شامل شعبو منتوف وولادو وأحفادو.. ورح يلحق أحفاد- الأحفاد كمان، إذا ما توقف عند حدو وتصلح من شرشو... ولكل يركز ع كلمة «شرشو..»

طالما الأساس أعوج ومو زابط ما في شي رح يزبط بالبلد.. لا الزراعة ولا الصناعة ولا كل القطاعات...

موضة «الاستثمار والنهب» القهرية يلي ماشيين عليها الناهبين ع حساب المسحوقين بهل البلد أكيد مو هلأ بلشت.. بس يمكن صار من الضروري أنو هلأ لازم توقف... لأن هالموضة ح تموتنا جوع وقهر.. لهيك لازم وهلق تنحط النقاط ع الحروف....

من حقنا ناكل من خيرات أرضنا وبأسعار بتناسبنا... وما بيصير التصدير لبرا يمتع العالم بس بمنتجات أرضنا، ويربح الناهبين ع حساب جوعنا، ويرفع الأسعار بالسوق أضعاف مضاعفة فوق امكاناتنا!!

لأن من حقنا كمان نستمتع بمنتجات أراضينا وتراب بلدنا نحن كشعب مسحوق...

يعني مختصر مفيد بدنا نعيييييش بكل معنى الكلمة... بطولها وعرضها..

لك حاج نهب واستهتار فينا وبحقوقنا.. لأن كل شي بيزيد عن حدو بينقلب لضدو.. هيك قالوا.. وهيك ع الأغلب ح يصير..

التوحش الطبقي ميزة تفضيلية في الاقتصاد السوري

بات الواقع المزري لليد العاملة السورية- بأجرها المتدني شبه المعدوم، ومستوى معيشتها المتردي، وزيادة معدلات البطالة التي تعاني منها- يوفر المزيد من الفرص لأصحاب الأرباح، ليس ذلك فقط، بل بات هذا الواقع المزري برمته يعتبر من مقومات التشجيع لاستقطاب المشاريع الاستثمارية والمستثمرين الباحثين عن المزيد من الأرباح، من خلال المزيد من استغلال اليد العاملة السورية.

■ سمير علي

فقد قال أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها: «إن مُقومات الاستثمار في سورية موجودة، ولا توجد أية معوقات لتنفيذ أية مشاريع استثمارية، فالبلد منفتح بشكل كبير لاستقبال جميع المستثمرين الذين يرغبون بالاستثمار، باعتبار أن لدى سورية إمكانات هائلة، ومساحات جاهزة للاستثمار، إن كان في القطاع الصناعي أو الزراعي، إضافة لرخص اليد العاملة في سورية وتوفرها، مؤكداً أن الاستثمار هو العمود الفقري لسورية»، وذلك بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2022/6/16.

فهل من تعبير عن بؤس ما وصلت إليه اليد العاملة السورية أوضح من ذلك؟!

وهل من إجحاف وتمييز طبقي بحقها أعمق من ذلك ايضاً؟

المكرر والموجود في الخلفية

على الرغم من أن حديث أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها لصحيفة الوطن كان متسعاً ومتشعباً، وهو بمجمله إعادة لمجمل الحديث الرسمي وغير الرسمي بما يخص الاستثمار والتشجيع عليه، ومساعي استقطابه، وهو موضوع مكرور، لكن ما كان ملفتاً فيه، ولم يتم التوقف عنده من أية جهة رسمية أو إعلامية، أنه اعتبر «رخص اليد العاملة في سورية وتوفرها» من مقومات الاستثمار، وواحدة من «الإمكانات» المتوفرة في سورية، حيث مرت هذه العبارات بجوهرها الطبقي العميق والمجحف بحق اليد العاملة السورية مرور الكرام على كل من قرأ الخبر والمادة وتداولها، وكأنها أمر مفروغ منه، بل وأصبح ما تتضمنه من عنف وقسوة بمضمونها أكثر من اعتيادي!

فمساعي استقطاب رؤوس الأموال والترويج للاستثمار والتشجيع عليه، سواء عبر الحكومة أو عبر القطاع الخاص وبعض وسائل الاعلام، بات حديثاً مكرراً، والتغني بما هو متوفر من مقومات لهذه الغاية بات ممجوجاً من كثرة التكرار، اعتباراً من الإمكانات المتاحة والمتوفرة، وليس انتهاءً بالتشريعات والامتيازات والمزايا والإعفاءات، بغض النظر عما إذا كان كل ذلك كفيلاً باستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات من عدمه، وخاصة بواقعنا السياسي الراهن.

أما غير المكرر، لكنه موجود بخلفية كل ما سبق، فهو فعلاً الواقع البائس الذي وصلت إليه اليد العاملة السورية، وخاصة على مستوى أجورها شبه المعدومة، كميزة تفضيلية يمكن التعويل عليها بشكل كبير في عمليات الاستقطاب للاستثمارات ورؤوس الأموال بجوهرها الاستغلالي طبعاً!

السياسات الطبقية

بعيداً عن الشخصنة، رغم أهميتها في كثير من الأحيان، نقول: إن كل أصحاب الأرباح يمارسون الاستغلال الطبقي بأبشع صوره، حتى وإن كان لسانهم يقول عكس ذلك أحياناً، للمواربة والالتفاف على ممارساتهم الاستغلالية، أو لتجميل صورتهم القبيحة، مع العلم أنه سبق أن تم تداول مثل هذه العبارات بمضمونها وجوهرها الطبقي والتمييزي الفج من قبل بعض الرسميين وغير الرسميين خلال السنوات والعقود الماضية، وخاصة بعد تبني السياسات الليبرالية، ولتأتي سنوات الحرب والأزمة لتتوج هذا النموذج الليبرالي بشكله وجوهره الطبقي الأكثر توحشاً على الإطلاق، وصولاً إلى اعتبار ما تعرضت له اليد العاملة السورية- وعموم غالبية المفقرين والمسحوقين في البلاد- من بطالة وفقر وتشرد وجوع واستنزاف ونهب متواصل وهدر بالكرامة، وصولاً إلى حال اليأس والإحباط وإغلاق الأفق، وكأنه قدر لا راد له، بل مع مساعي تكريس هذا الواقع الطبقي المجحف!

الواقع الطبقي والاستغلالي هو ما يؤمن لهؤلاء الطغم والحيتان نسب الأرباح العالية والمستمرة والتي تم تكريسها عبر جملة السياسات المعمول بها بجوهرها الطبقي والتمييزي وخاصة السياسات الأجرية الظالمة

ولم لا؟ فهذا الواقع الطبقي والاستغلالي هو ما يؤمن لهؤلاء الطغم والحيتان نسب الأرباح العالية والمستمرة، والتي تم تكريسها عبر جملة السياسات المعمول بها بجوهرها الطبقي والتمييزي، وخاصة السياسات الأجرية الظالمة، والتي كانت بنتائجها مع غيرها من السياسات وبالاً، ليس على اليد العاملة والغالبية المفقرة بمعيشتها وخدماتها وأفقها المفتوح على المستقبل فقط، بل وعلى الإنتاج والاقتصاد الوطني، والمصلحة الوطنية بنهاية الأمر.

لغة الخطاب الطبقي وأساليب الترهيب!

البعض لا تعجبهم لغة الخطاب الطبقي، المباشرة وغير المباشرة، عندما يكون قائلها ومتبنيها من أصحاب الأجور المسحوقين بشكل سافر ومباشر وفاقع من الممارسات الطبقية والاستغلالية بحقهم، بل ويعتبرون هذه اللغة، بمفرداتها وعباراتها، لغة خشبية عفا عليها الزمن، فكيف الحال عندما تكون لغة الخطاب هذه فيها بعض التعرية والفضح للمستغلين واللصوص والفاسدين بممارساتهم، أو تتضمن جرعات من التعبئة والتحريض من أجل استعادة بعض الحقوق المستلبة والمهضومة للغالبية المسحوقة والمنهوبة!

بالمقابل، فإن هؤلاء البعض أنفسهم يمرون على الخطاب الطبقي لأصحاب الأرباح والفاسدين مرور الكرام، بل مع تجاهل الجانب الطبقي فيه غالباً، حتى وإن كان فيه الكثير من الإسفاف والاستخفاف بالمسحوقين وحقوقهم، وكذلك يتعامون عن نتائج الممارسات الطبقية التي وصلت إلى مرحلة التوحش بحق الغالبية المفقرة، والتي يتم حصادها من قبلهم على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، والسياسي طبعاً.

إن هؤلاء الممتعضين من لغة الخطاب الطبقي للغالبية من أصحاب الأجور والمسحوقين، سواء كانوا من طبقة أصحاب الأرباح المعادية لمصالح هذه الغالبية بحكم الاصطفاف الطبقي والمصلحي، أو كانوا من المتمسحين بهؤلاء، أو من ممثلي مصالحهم في أي موقع رسمي أو غير رسمي، جميع هؤلاء يعتبرون من الأعداء الطبقيين لأصحاب الأجور والمسحوقين، سواء أعلنوا عن ذلك بشكل مباشر وفج، أو من خلال ممارساتهم الاستغلالية والتوحشية المدعومة والمحمية بجملة السياسات المعمول بها، ومن المؤكد بعد كل ذلك ألّا يعني المسحوقين امتعض هؤلاء أم لم يمتعضوا!

مع العلم أنه بمقابل الوقاحة والتوحش في الممارسات الطبقية الاستغلالية من قبل طغمة أصحاب الأرباح والفاسدين، فإن لغة الخطاب الطبقي والتعبوي والتحريضي هي الوحيدة التي من الممكن استخدامها معهم من قبل المسحوقين بالحد الأدنى، بغض النظر رضي البعض عن هذه اللغة أم لم يرضوا، ولو وصفوها بأنها خشبية أو معدنية أو هلامية، أو أي وصف آخر، أو مارسوا اتجاهها بعض أساليب الترهيب والترغيب!

فحتى لغة الخطاب الطبقي عندما تكون تعبيراً عن لسان حال المسحوقين يريد البعض سلب هؤلاء منها، بما في ذلك بعض النصوص القانونية التي يتم تسخيرها لهذه الغاية.

في 8 سنوات: فقد السوريون

لا يكاد يجادل أحد اليوم بأن الأجور الرسمية في سورية لم تعد قادرة على تغطية شيء فعلي من تكاليف المعيشة. وكنا شرحنا في أكثر من مناسبة على صفحات هذه الجريدة بأن جهاز الدولة في البلاد توقف منذ زمن بعيد عن دفع أجور فعلية للعاملين فيه، والذين قدّر المكتب المركزي للإحصاء عددهم في عام 2020 بحدود 1,595,475 عامل، من أصل 5,726,290 مشتغل عموماً.

■ قاسيون

منذ انفجار الأزمة عام 2011، شهد الحدّ الأدنى للأجور ارتفاعات عدة عبر السنوات. لكن هذه الارتفاعات كانتْ دائماً تخفي ورائها تراجعاً حقيقياً في قيمة الأجر الفعلي الذي يتقاضاه العامل السوري. ولقياس هذا التراجع، سنلجأ في هذه المادة لتقدير الحد الأدنى للأجور في البلاد خلال السنوات اعتماداً على ما يشتريه هذا الأجر فعلياً. وذلك بالاستفادة من مقاييس عدّة تشترك جميعها في إثبات حقيقة تراجع القيمة الحقيقية للأجر.

ارتفاعات بالليرة.. تراجعات بالدولار

لقياس قيمة الحد الأدنى للأجر، سنعتمد على بيانات السنوات 2014 و2018 و2022، وذلك للتحقق من التغيرات التي كانت تطرأ على قيمة هذا الأجر كل أربع سنوات. نظرياً، ارتفع الحد الأدنى للأجور في البلاد من 13,670 ليرة سورية في عام 2014 إلى 16,750 ليرة في 2018، ليعاود الارتفاع مرة أخرى وصولاً إلى 92,970 ليرة يتقاضاها العامل اليوم، ما يعني أن الحد الأدنى هذا «تضاعف» بما يقارب 6 مرات منذ 2018.

لكن جانباً من الحقيقة توضحه عملية تقييم هذه «الارتفاعات» بالدولار في السوق السوداء، وهو المعيار الذي تتحدد وفقه أسعار جميع السلع في السوق تقريباً. حيث انخفض الأجر الحقيقي من 94,2 دولار في 2014، إلى 38 دولار في 2018، ليهبط إلى ما دون 23,3 دولار اليوم.

وهو ما يعني أن الارتفاع الشكلي الذي حققه الحد الأدنى للأجور بالليرة السورية، يقابله انخفاضٌ حقيقيٌ في قيمة هذا الأجر بالدولار بما يزيد على 75% منذ عام 2014، ما يعني أن ثلاثة أرباع الحد الأدنى للأجر قد طارت خلال ثماني سنوات.

من 2,6 إلى 0,4

واحد من المعايير الأخرى التي يمكن استخدامها لمقاربة التراجع في القيمة الحقيقية لأجور العمال في سورية هو معيار الذهب، كونه واحداً من السلع الأكثر استقراراً والأقل تقلباً من حيث القيمة.

في عام 2014، كانت 13,670 ليرة سورية قادرة على شراء ما يقارب 2,6 غراماً ذهبياً من عيار 21، لكن بعد أربعة أعوام فقط، أصبح الحد الأدنى للأجور البالغ 16,750 ليرة غير قادر على شراء سوى 1,01 غراماً ذهبياً، ليواصل هذا الحد انهياره إلى أن أصبح بالكاد قادراً على شراء 0,4 غراماً ذهبياً. ما يعني أن قيمة الأجر الفعلية وفقاً لهذا المعيار قد انخفضت بما يزيد على 84,5%.

4000% خلال ثماني سنوات

ربما يكون واحداً من أكثر المعايير وضوحاً في آليات حساب التراجع الذي أصاب قيمة الحد الأدنى للأجور في البلاد هو قياس هذا الحد بنسبة ما يغطيه من تكاليف المعيشة الضرورية للأسرة التي تشمل تكاليف الغذاء بالإضافة إلى تكاليف الحاجات الضرورية الأخرى من نقل واتصالات وتعليم وغيرها..

وإذا أخذنا مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، نرى أن وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من 5 أفراد «علماً أن معدّل الإعالة في سورية يصل إلى ما يقارب واحد إلى سبعة، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة». ارتفع من 70,571 ليرة سورية في 2014 إلى قرابة 309,000 ليرة في 2018، لتتصاعد على نحو كارثي إلى ما حوالي 2,860,381 ليرة سورية وفقاً لحسابات شهر آذار الماضي. ما يعني أن هذه التكاليف ارتفعت بالليرة السورية بحدود 4000% خلال ثماني سنوات فقط!

ما يهمنا هنا هو ما يغطيه الحد الأدنى للأجور من هذه التكاليف: في عام 2014، كان الحد الأدنى للأجور في البلاد قادراً على أن يغطي حوالي 19,3% من وسطي تكاليف المعيشة. لتهبط هذه النسبة إلى 5,4% في 2018، ثم إلى حدود 3,2% في 2022. أي أن نسبة التغطية انخفضت بحدود 83,4% أيضاً.

الحد الأدنى للأجور في سورية تراجع من حيث قيمته الفعلية بنسبة 80,9% وسطياً خلال ثماني سنوات

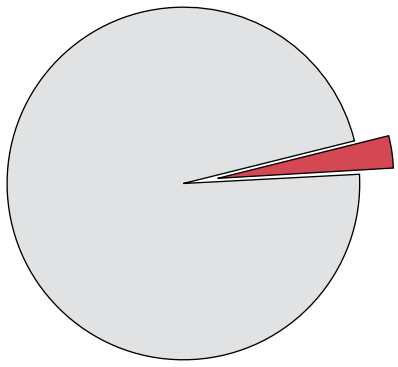

3,2% فقط هي نسبة ما يغطيه الحد الأدنى للأجور من وسطي تكاليف المعيشة في سورية 2022

شروط أن يكون الأجر السوري أجراً حقيقياً

إذا أخذنا في الاعتبار أن معيار الدولار أثبت أن التراجع في القيمة الحقيقية للحد الأدنى لأجور العمال السوريين قد فاق 75%، ومعيار الذهب أثبت أن نسبة التراجع لا تقل عن 84,5%، ومعيار تكاليف المعيشة كشف عن تراجع يصل إلى 83,4%، يمكننا القول إن الحد الأدنى للأجور تراجع من حيث قيمته الفعلية بنسبة 80,9% وسطياً خلال ثماني سنوات.

وهذا يعيدنا إلى ما كنا أكدنا عليه في العديد من المناسبات سابقاً. وهو أن رفع الحد الأدنى للأجور لا يعني شيئاً على الإطلاق إن لم يكن مربوطاً بعوامل عدّة، منها:

أولاً: أن تتم عملية الزيادة المفترضة للأجور من مصادر حقيقية غير تضخمية، وهذه المصادر هي، أولاً: أصحاب الربح الكبير في البلاد، وثانياً عوائد الإنتاج

80% من أجورهم الفعلية

%4000

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية المكونة من خمسة أفراد ارتفعت بالليرة السورية بحدود 4000% خلال ثماني سنوات فقط

%80,9

الحد الأدنى لأجور العمال السوريين تراجع من حيث قيمته الفعلية بنسبة 80,9% وسطياً خلال ثماني سنوات بين 2014 و2022

%75

الارتفاع الشكلي الذي حققه الحد الأدنى للأجور بالليرة السورية، يقابله انخفاضاً حقيقياً في قيمة هذا الأجر بالدولار بما يزيد على 75% منذ عام 2014

الحد الأدنى لأجر العامل في سورية

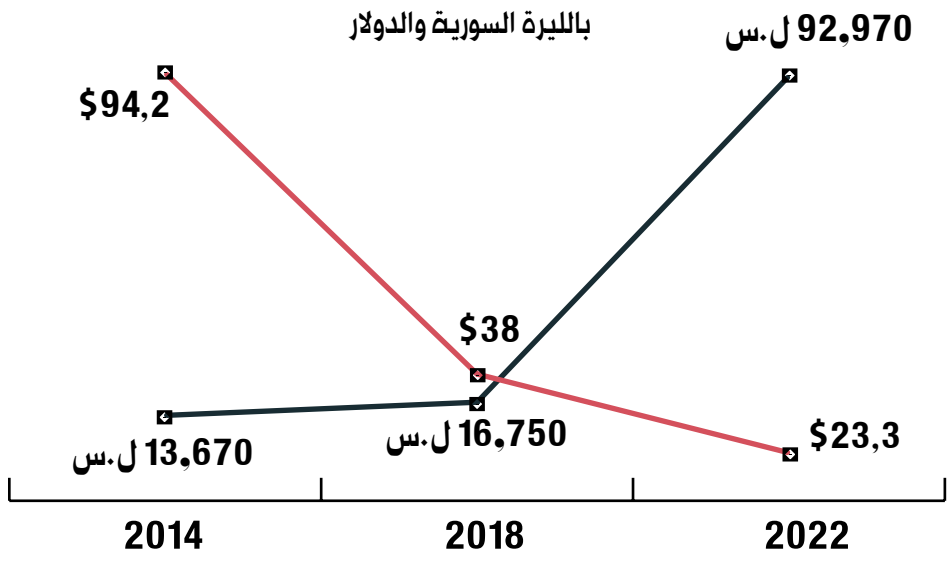

عدد غرامات الذهب التي يشتريها الحد الأدنى للأجور في سورية

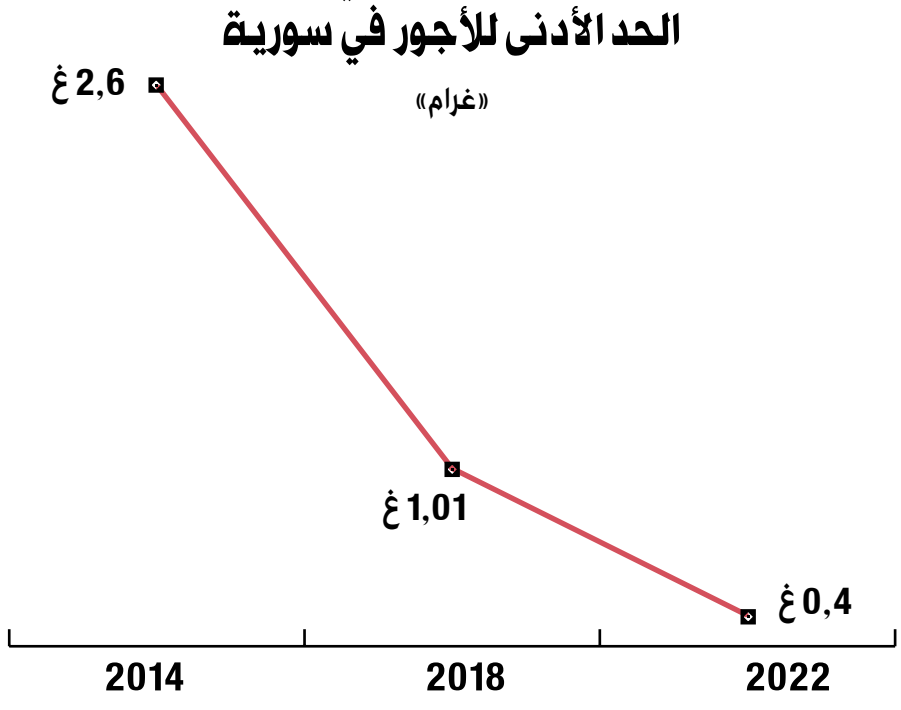

الحد الأدنى للأجور مقابل وسطي تكاليف المعيشة

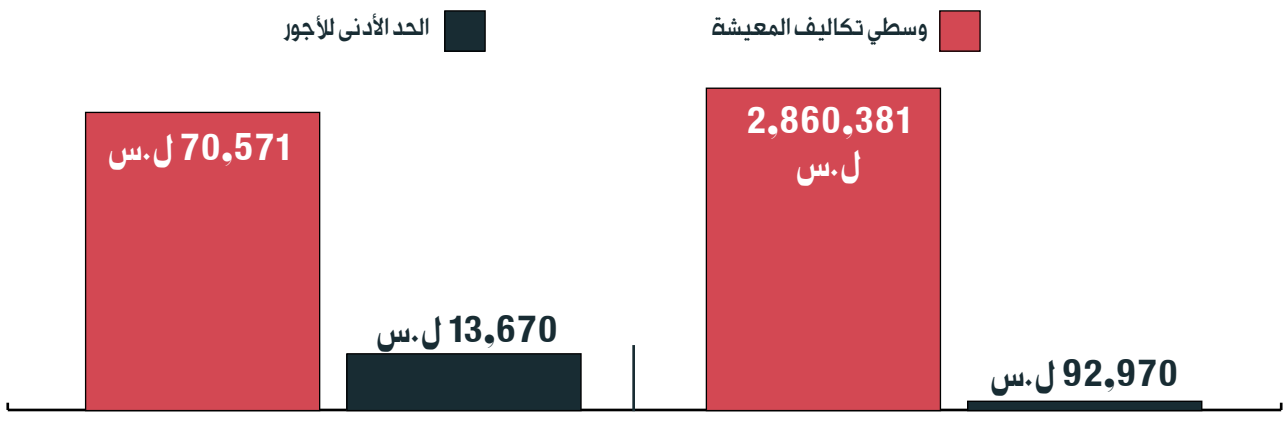

الحقيقي الذي يجب أن تنصب الجهود على تعزيزه وتمتينه وإيقاف عمليات تصفيته المتواصلة منذ عقود. وأية «زيادة» للأجور من مصادر أخرى غير حقيقية هي زيادة تضخمية، تنقلنا من تحت الدلف الى تحت المزراب، أي إعادة توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور.

ثانياً: لا حل حقيقي للأجور في البلاد ما لم يكن الحد الأدنى للأجور مربوطاً بتكاليف المعيشة بشكل دوري يضمن عدم حدوث خلل في النسبة التي يُغطيها هذا الحد الأدنى من تكاليف المعيشة، كما أن لا معنى لهذا الربط ذاته دون اعتراف السلطة بالحد الأدنى لتكاليف المعيشة الضرورية، والالتزام بالمادة 40 من الدستور السوري التي تقول إن «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيُرها».

حتّى الغرب يقرّ بانهيار النظام الدولاري الوشيك

لم تعد وسائل الإعلام الغربية قادرة على تجميل مسألة انهيار النظام المالي الأمريكي الوشيك، فيعمدون لاستخدام عبارات تلقي باللوم على روسيا والصين. لكنّهم في الحقيقة مضطرون مع ذلك للاعتراف بالحقائق القائمة، مثل: قيام الواشنطن بوست وبلومبرغ بنشر مقال عن أنّ اليوان الرقمي الصيني وآليات الاستجابة الروسية للعقوبات ستكسر هيمنة الدولار.

■ آندي موكربجي وجومو كوام
ترجمة: قاسيون

عماد السيطرة

يقوم نظام سويفت بإعلام المستخدمين، سواء دافعين أو مدفوع لهم على حد سواء، بالمدفوعات التي تتم. وبالتالي، فإنه يتيح التحويل السلس والسريع للأموال عبر الحدود. تأسس سويفت في عام 1973، وتم إطلاقه في عام 1977. يربط 11000 بنك ومؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة. يرسل النظام أكثر من 40 مليون رسالة يومياً، حيث يتم تداول تريليونات الدولارات الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

يشترك في ملكيّة سويفت أكثر من 2000 بنك ومؤسسة مالية، ويديره البنك الوطني البلجيكي، جنباً إلى جنب مع البنوك المركزية لبلدان مجموعة العشر الكبار. كان من المفترض أن تقوم الملكية المشتركة للنظام بتجنيبه التورّط في النزاعات الجيوسياسية.

تمّ إنشاء نظام سويفت أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ولا يزال يخضع بشدة لسيطرة الغرب. يتم استخدامه الآن لمنع مدفوعات صادرات الطاقة والزراعة الروسية.

ولكن إلى جانب وقف تدفق الدخل، فإنّه يؤدي إلى تآكل هيمنة الدولار الأمريكي. فمع تزايد فرض العقوبات، فإن مثل هذه الأعمال تثير مخاوف الأطراف الأخرى أيضاً. في حين أن التخويف قد ينجح أحياناً، فإنه يدفع أيضاً إلى اتخاذ إجراءات مضادة.

يشمل هذا التحضير للطوارئ، على سبيل المثال من خلال الانضمام إلى ترتيبات ونُظم المدفوعات الأخرى. قد تضمن هذه البدائل ليس فقط تحويلات مالية عبر حدود أكثر سلاسة، ولكن أيضاً أكثر أماناً.

الهيمنة المالية

يقع مقر سويفت في بروكسل، لكن يقع مركز بياناته في الولايات المتحدة. سويفت هو «مركز رقابة مالي» يسمح لواشنطن بمراقبة التدفقات المالية العابرة للحدود. لكنّ عمليات المراقبة الفعلية تأتي من نيويورك، حيث تتمّ 95% من مدفوعات العالم بالدولار من خلال تشبيس «نظام مدفوعات المقاصة بين البنوك CHIPS» الذي يضمّ 43 مؤسسة مالية.

قرابة 40% من المدفوعات العالمية العابرة للحدود تتمّ باستخدام الدولار. يقوم نظام تشبيس بتسوية مطالبات بقيمة 1,8 ترليون دولار أمريكي يومياً.

وبالنظر إلى أنّ جميع أعضاء تشبيس لديهم مكاتب في الولايات المتحدة، فهم يخضعون لقانون الولايات المتحدة بغض النظر عن مواقع إداراتهم وملكيتها.

لم تغفل عيون غير الراضين عن الهيمنة الأمريكية، كما في بكين، عن تشبيس بوصفه أداة للهيمنة. لهذا وبهدف تفادي النير البنكي لنظام تشبيس الأمريكي، أعدّت الصين نظامها «للمدفوعات العابرة للحدود– سيبس CIPS». يقوم سيبس بتسوية المطالبات الدولية باليوان، ويمكنه تشغيل شبكة رسائل خاصة به. لكن حتّى آذار الماضي كانت لا تزال 40% من المدفوعات العالمية تتمّ بالدولار، مقابل 3% فقط باليوان، وهذا يُصعّب عملية استبدال نظام المدفوعات.

يأتي هنا دور اليوان الرقمي ليدخل في الصورة.

تغيير قواعد اللعبة

العملة الرقمية الصينية «جاهزة تقنياً» للاستخدام العابر للحدود، وذلك وفقاً لورقة بيضاء تمّ نشرها العام الماضي من قبل البنك المركزي الصيني. ورغم أنّها «مصممة حالياً بشكل أساسي للاستخدام المحلي» فهذا قابل للتغيير في أيّة لحظة. إن اضطرت شركة صينية أو فرد صيني لمواجهة التهديد بعدم القدرة على إرسال المال عبر البحار، لأنّ تشبيس لن يقوم بالمقاصة، أو لأنّ سويفت لن يجري التحويل، سيمكن على الدوام إقناع وسيط في دولة صديقة بقبول اليوان الرقمي.

لن يواجه الوسيط خطر ائتمان، فهو يتعامل مع عملة سيادية تدعمها مؤسسات ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولن يكون عليهم مواجهة خطر التسويات. جميع المعاملات ستكون «نووية Atomic»، ما يعني بأنّ الأموال ستتغيّر بأشكال رمزيّة دون تعريض أيّ من الأطراف المتعاملة بها لحالة فوضى ناجمة عن عدم تلقي البضائع التي دفعوا ثمنها. بالنسبة للوسطاء، سيكفيهم وجود أيّ مجال عمل، أو دولة أو شركة في العالم تريد الحصول على البضائع الصينية كي يطلبوا منهم الحصول على اليوان الرقمي.

لن تراقب سويفت عمليّة التحويل، ولن تكون هناك حاجة لتشبيس كي تجري مقاصة عليها. في الحقيقة، لن تكون هناك حاجة إلى وجود أيّ بنك غربي ليجري عملية نقل الأموال العابرة للحدود. وحتّى في حال قامت الولايات المتحدة بمنع شركات التمويل من ممارسة الأعمال التجارية مع الصينيين، فلن تكون قادرة على منع شركاتها التي تريد التعامل مع الصين من التعامل مع الكيانات المالية في بلد ثالث، والتي ستشتري العملات الرقمية الصينية، وتبادلها مع الشركات الأمريكية بالدولار، أو بأيةّ عملة رقمية مقبولة أمريكياً في سوق العملات المشفرة.

الهيمنة المنحلّة

منذ بداية القرن الحالي والمحاولات جارية على قدم وساق لتنويع البلدان من احتياطاتها من النقد الأجنبي. انخفضت حصّة الدولار الأمريكي من احتياطات العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم من 71% في 1999 إلى 59% في 2021. وصل الأمر إلى الخوف من انهيار هيمنة الدولار إلى قيام الكيان الصهيوني– ربيب الأمريكيين– في 2022 بتنويع احتياطاته واستبدال جزء من حصته من الدولارات بعملات رئيسية أخرى من بينها العملة الصينية. كانت العقوبات المفروضة من الغرب– والتي أدت إلى قطع البنوك الإيرانية عن شبكة سويفت– بداية وضع أسس حقيقية لإنهاء الهيمنة الدولارية. طورت الصين نظامها سيبس CIPS في 2015 للدفع بين البنوك عبر الحدود. بحلول عام 2021 كان نظام سيبس يضمّ 80 مؤسسة مالية كأعضاء، بما في ذلك 23 بنكاً روسياً.

لا أحد يثق بالنظام المالي الأمريكي بعد اليوم، فقبل أن تقوم الولايات المتحدة بالاستيلاء على 300 مليار دولار من الأصول الروسية، صادرت حوالي 9,5 مليار دولار من الاحتياطات الأفغانية، و342 مليون دولار من الأصول الفنزويلية. ربّما لهذا– في نهاية عام 2021– كانت روسيا تملك ما يقرب من ثلث احتياطات العملة الصينية العالمية، ولهذا ينظر الكثيرون إلى العقوبات الغربية ضدّ روسيا على أنّها نقطة تحوّل في العالم.

صرّح بوتين العام الماضي بأنّ الولايات المتحدة تقضم اليد التي تطعمها، من خلال تقويض الثقة في النظام المتمركز حول الولايات المتحدة. وحذّر من أنّ «الولايات المتحدة ترتكب خطأً فادحاً في استخدام الدولار» كأداة للعقوبات. يظهر هذا جزءاً هاماً ممّا تعنيه أن تكون الولايات المتحدة قوة مهيمنة، فهو أمر ذي قيمة طالما أنّ عواقب استخدامه القسري لا تؤدي إلى انهيار المؤسسات المالية الأمريكية. عندما يتمّ استخدام الأدوات المالية كسلاح، وخاصة لمدة طويلة، فالنتيجة ستكون تشجيع المنافسين على البحث عن بديل قابل للحياة. أظهرت عملية إخراج روسيا شبه الكامل من سويفت بأنّه ستكون لدينا الفرصة لمراقبة حدوث هذا عن كثب.

تأسس سويفت في عام 1973وتم إطلاقه في عام 1977يربط 11000بنك ومؤسسة مالية في أكثر من 200دولة يرسل النظام أكثر من 40مليون رسالة يومياً حيث يتم تداول تريليونات الدولارات الأمريكية في جميع أنحاء العالم

■ بتصرّف عن:
China Can Bypass SWIFT by Putting Digital Money in Play
SWIFT dollar decline

حفاظٌ على سمعة الطبيب أم شيءٌ أخر؟

أصدرت وزارة العدل في 16 من الشهر الحالي تعميماً ينصّ على عدم اتخاذ أي إجراء بحقّ أي طبيب ومنها توقيفه، إلا بعد الاستعانة بخبرة طبية جماعية اختصاصية لتحديد سبب الوفاة أو الإيذاء المنسوب إلى الطبيب في معرض قيامه بعمله ليصار على ضوء الخبرة اتخاذ الإجراء القانوني المناسب.

■ رند الحسين

وكان التعميم قد أوضح أن اتخاذ هذه الإجراءات أتى من منطلق الحرص على سمعة الطبيب السامية وممارستها، وأن الهدف منه هو حماية الطبيب.

ردود وآراء

رغم أن التعميم يبدو جيداً ومنصفاً للأطباء نظرياً، إلّا أن ردود الأفعال عليه قد توضح نوعاً ما بعض هواجس المواطنين منه!

فنقابة الأطباء ستقف بموقع الخصم والحكم في آنٍ معاً، على اعتبار أن الخبرة الطبية الجماعية التي سيتم الاستعانة بها للبتّ في الشكاوى ستكون عبارة عن أطباء منتسبين للنقابة أيضاً!

إذ قال أحدهم: «راحت عالفقير... لأن اللجنة الطبية ما رح تطعن بالطبيب غالباً.. لأن كل طبيب رح يكون بلجنة من اللجان.. وكل طبيب ممكن يكون بموقع الشبهة والملاحقة بوقت من الأوقات».

مع عدم التعميم طبعاً، لكن هناك ما يثير الشكوك حول الثقة بتطبيق هذا التعميم بشكل منصف حقاً، وخاصة بما يتعلق بمصلحة المواطنين، بعد ضمان سمعة ومصلحة الأطباء!

إضافة إلى ذلك فإنه ليس خفياً على أحد وجود بعض أوجه الفساد في القضاء، إذاً، وبالتالي ما الذي قد يمنع من دخول الفساد والوساطات والمحسوبيات على خط عمل اللجان المعنية بالتحقيق بالشكاوى أيضاً؟! جملة تساؤلات مفتوحة لا بدّ من طرحها كهواجس مشروعة بالنسبة للمواطنين.

الأداء الطبي المنخفض يقود إلى الأخطاء الطبية

لعل صدور التعميم أعلاه يأتي بعد الكشف عن عدد لا بأس به من الأخطاء الطبية، إذ انتشرت على وسائل الإعلام مؤخراً حادثة وفاة فتاة في السابع عشرة من عمرها في محافظة اللاذقية، وذلك بعد دخولها لإجراء عملية الزائدة الدودية–والتي تعتبر من العمليات السهلة نسبياً– دون الإفصاح عن اسم الطبيب المشرف، وبحسب الخبر فإن التحقيقات ما زالت جارية.

وكذلك جرى تداول خبر عن خطأ طبي عمره أكثر من عشرة أعوام، حيث تم العثور على مقص جراحي في بطن إحدى المريضات جراء عملية جراحية قديمة، وقد استمرت معاناتها بنتيجة ذلك طيلة هذه السنوات دون علم منها عن السبب!

هذه بعض الحوادث من بين عشرات الحوادث التي تحصل فيها أخطاء طبية، ورغم أن الأعداد المسجلة قليلة جداً– إذ كشف الدكتور عماد سعادة نقيب أطباء دمشق تسجيل حوالي 38 شكوى وردت إلى النقابة خلال العام الماضي، ثبت منها تسجيل 3 حالات خطأ طبي– إلا أن الأعداد المسجلة قد لا تكشف حقيقةً عن واقع الحال.

يقول أحد الأطباء لقاسيون: يجري في كثير من الأحيان أن تقدّم شكوى ضد طبيب ما، ولكن تتم «لفلفة» القصة عبر رشوة المشتكين، أو رشوة اللجان المحققة في الموضوع.

ويعود سبب حدوث أخطاء طبية إلى العديد من الأسباب، أهمها تراجع القطاع الصحي عموماً، بما في ذلك هجرة الغالبية العظمى من الأطباء، وتراجع مستوى التعليم الطبي للخريجين الجدد، ونقص المتابعة العلمية لآخر المستجدات الطبية، إضافةً إلى ساعات العمل الطويلة التي تجهد الطبيب، كذلك نقص المعدّات الطبية اللازمة وقلّة العقامة.

واقع طبي سيء دون حلول جذرية

تأتي الأخطاء الطبية نتاج واقع طبي متدهور يزداد يوماً بعد يوم، وكلّ الحلول المطروحة من قبل الحكومة، ورغم أن بعضها إيجابي إذا طبّق بشكل جيد، إلا أن معظم هذه الحلول ترقيعية ولاً ترقى لحجم الكارثة، ابتداءً من هجرة الأطباء وغلاء أسعار المعاينات والأدوية ونقص المعدات، وليس انتهاءً بالأخطاء الطبية وضعف الأداء الطبي عموماً.

وكل ما سبق مع استمراره وتراكمه قد يقودنا إلى وضعٍ كارثي لا تحمد عقباه ما لم يتم علاج الأمر بحلول جذرية حقيقية تعيد ثقة الناس بالقطاع الصحي وبالقرارات المتخذة.

سكتات مؤلمة للشباب.. وللوطن!

ازدادت مع الأسف خلال السنين الماضية ظاهرة الجلطات والسكتات الدماغية وخاصة لفئة الشباب، وكثرت التصريحات والتحليلات عن هذه الظاهرة «الأزمة» وأسبابها الطبية والنفسية، بعيداً عن الغوص في عمق حقيقة هذه الأسباب!

■ فارس المنصوري

فقد صرّح رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي خلال الأسبوع الماضي، أنّ «هناك ازدياداً لعدد حالات وفيات الشباب نتيجة احتشاء القلب، كما سُجلت حالات ضمن القطاع الطبي، لكن لا يمكن إعطاء رقم دقيق لعدد هذه الحالات، كونه ليست كل حالات الوفاة ترد للطب الشرعي، لافتاً إلى أن وفيات الشباب جراء الجلطات موضوع خطير، والأرقام التي تسجل ليست بالبسيطة».

ومن أكثر التفسيرات انتشاراً لهذه الظاهرة المتزايدة هي تأثير الحالة النفسية الخاصة للشباب على حالتهم الصحية العامة.

فقد أكّد أحد الأطباء النفسيين عبر إحدى وسائل الإعلام: أن «الضغط النفسي هو العامل المسبب للجلطات القلبية والسكتات الدماغية بشكل عام، كما أنه مولد للضغط الشرياني والسكري وعدة عوامل أخرى، مضيفاً أن أقسام القلبية في المشافي تشهد انشاراً كبيراً للجلطات القلبية بين الشباب نتيجة الضغط النفسي».

المتابع للأحاديث والتصريحات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، عن هذه الظاهرة الخطرة والمتزايدة، وإن كانت تبدو صحية بعنوانها العريض، يلمس الكثير من التهرب عن الأسباب الحقيقية والعميقة لها، والمتمثلة بالواقع الاقتصادي المعيشي الضاغط على عموم السوريين، والذي من مفرزاته ما يتعرض له هؤلاء من ضغوط نفسية وعصبية شديدة، تنعكس بشكل طبيعي على صحتهم العامة، ليس بسبب الحرب والأزمة وتداعيتها فقط، بل بسبب جملة السياسات الطبقية والتمييزية المتبعة، والتي أصبحت متوحشة وقاتلة بالنتيجة.

ففي ظل الضغوط النفسية الشديدة والمستمرة التي يعاني منها السوريون، وفئة الشباب من الغالبية المفقرة خاصة، ومع انسداد الأفق وحال اليأس المستشري والمدفوع به عمداً وقصداً، وفي ظل واقع العوز والجوع الذي يضعف البنية والجهاز المناعي، أصبحت الجلطات والسكتات الدماغية التي تحصد شبابنا يوماً بعد آخر وكأنها ظاهرة طبيعية واعتيادية بحسب البعض، ليتم تسويق أسبابها بالتالي بنظرة عوراء وتقزيمية تقتصر على الجانب الصحي والنفسي فقط، وليصبح السوريون عموماً، والشباب خصوصاً، ضحايا لعبث جملة السياسات المتوحشة والقائمين عليها والمستفيدين منها الأكثر توحشاً وإجراماً، بل وأكثر من ذلك ليصبح الوطن نفسه ضحية لهذا التوحش.

فالجريمة المسجلة بحق هؤلاء الجشعين والمتوحشين، وبحق السياسات الحامية لهم والتي تمنحهم النفوذ والسلطة، لم تعد مقتصرة على ما يتم تسجيله من ضحايا للجلطات والسكتات الدماغية يومياً، ولا على ما يتم تسجيله من تزايد في معدلات الفقر والجوع لحظياً، ولا من تزايد في الظواهر السلبية الهدامة في عمق المجتمع، بل باتت شاملة لتطال البشر والشجر والحجر في هذه البلاد، ولا خلاص إلا بالخلاص منهم، ومن جملة السياسات التوحشية، بالجملة وبالتقسيط، ومن السطح إلى العمق وبالاتساع المطلوب.

أدلة جديدة على وجود الماء على القمر اكتشفها مسبار صيني

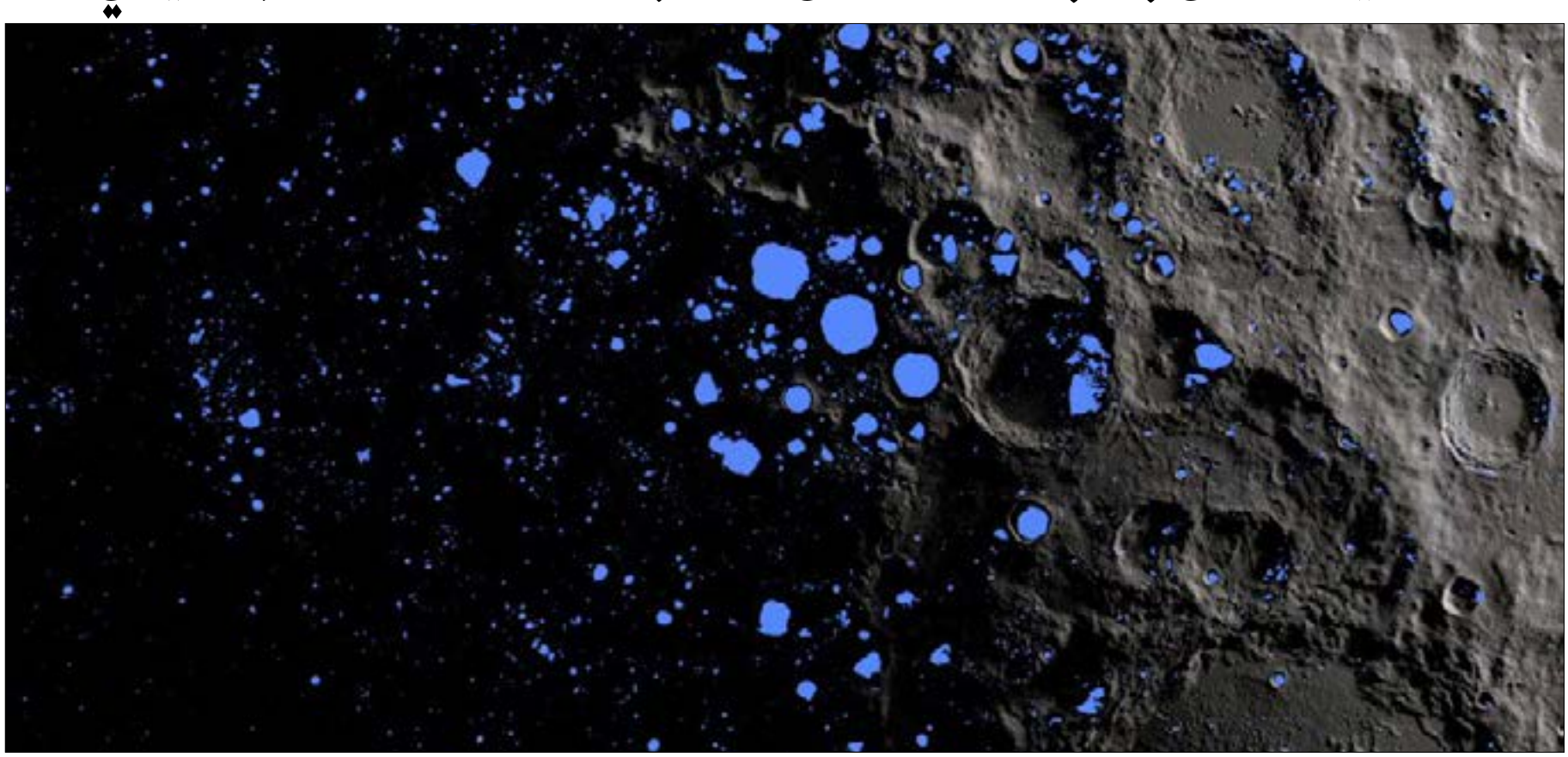

تم إطلاق المسبار الصيني Chang'e-5، الذي يتكون من مركبة مدارية ومركبة هبوط و«صاعد» و«عائد»، في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 وعاد إلى الأرض في ديسمبر/كانون الأول. واستعاد ما مجموعه 1731 غراماً من عينات القمر، وخاصة الصخور والتربة من سطح القمر. وبدراسة النتائج التي نشرت حديثاً في مجلة «الطبيعة» «14 حزيران 2022» تبين احتواء إحدى العينات بشكل خاص على أدلة على وجود الماء أكثر من المتوقع. وقال الباحثون «تُظهر نتائجنا أن محتويات الهيدروكسيل OH للتربة القمرية في موقع هبوط Chang'E-5 هو بمتوسط 28,5 جزءاً في المليون، وهو عند النهاية الضعيفة لخصائص ترطيب القمر، وجاءت النتيجة متوافقة مع تنبؤات سابقة عبر الاستشعار عن بعد والبيانات التلسكوبية الأرضية. وقد يكون الأباتيت المحتوي على الهيدروكسيل مصدراً مهماً للهيدروكسيل الزائد الذي لوحظ في هذه المنطقة الصغيرة» من الموقع المستكشف على سطح القمر.

■ * مجلة Nature

تعريب وتلخيص: د. أسامة دليقان

كان يعتقد في البداية أن القمر كان جافاً للغاية، لكن تغير هذا الرأي منذ أن اكتشف مقياس الطيف النيوتروني الوجود الشامل للهيدروجين ضمن المتر الأول تحت سطح القمر. تم بعد ذلك العثور على المياه القمرية من خلال العديد من مقاييس الطيف الإضافية، مثل مقياس طيف الأشعة تحت الحمراء عالي الدقة والمرئية ومطياف رسم الخرائط بالأشعة تحت الحمراء على المركبة الفضائية كاسيني، وغيرها. تم أيضاً تأكيد الدليل المباشر على وجود الماء على سطح القمر من خلال تحليل عينات أبولو.

كشف المياه

يتمثل أحد الأهداف العلمية للمسبار في استكشاف المياه القمرية، والتي تعد مفتاحاً لفهم تكوين القمر وتطوره. كما يوفر معلومات مهمة حول تطور النظام الشمسي. من المتوقع أن يوفر وجود المياه دعماً للموارد البشرية القمرية في الموقع في المستقبل.

ومع ذلك، لا تزال مصادر المياه القمرية مثيرة للجدل. يُقترح تقليدياً أن المياه القمرية إما جلبتها «الرياح الشمسية» أو نتيجة نيزك أو مذنب. أيضاً، يُعتقد أن المعادن مثل الأباتيت التي تحتوي المياه الأصلية موجودة بكميات صغيرة وموزعة بشكل غير متساوٍ على سطح القمر.

ووجدت مجموعة من العلماء من الأكاديمية الصينية للعلوم دليلاً جديداً على وجود الماء على سطح القمر بناءً على أطياف 5-Chang'e في الموقع ونتائج المختبر للعينات التي تم إرجاعها. حيث بعد هبوط 5-Chang'E على سطح القمر، تم جمع العينات المحفورة أولاً في عملية استمرت تقريباً لمدة 6 ساعات.

كشفت النتائج التي توصلوا إليها أن الأباتيت الموجود في منطقة على القمر تسمى «الفرس الصغيرة» حيث هبط المسبار 5-Chang'e وتحتوي مياهاً محلية على شكل هيدروكسيل.

يقع موقع هبوط 5-Chang'e في واحدة من أصغر وحدات تدفق الحمم البركانية على سطح القمر، مما يجعل الأباتيت، الحالة النهائية جداً في تكوين البازلت، هدفاً مثالياً للبحث عن دليل على وجود المياه الأصلية، وفقاً للدراسة التي نشرت هذا الأسبوع في مجلة Nature Communications.

كيفية تمييز ماء القمر عن ماء المسبار؟

الوقود الذي تحمله مركبة الهبوط 5-Chang'E هو ميثيل هيدرازين ورباعي أكسيد ثنائي النيتروجين. وبالفعل ينتج ماء إضافة إلى ثاني أكسيد الكربون، من ثوران العمود البركاني أثناء عملية الهبوط، ويمكن كتابة صيغة التفاعل الكيميائي الحاصل أثناء هبوط المسبار بسبب ذلك كما يلي: $4CO2 + 9N2 = 5N2O4 + 4CH3NHNH2 + 12H2O$. يمكن امتصاص الماء الناتج من قبل سطح القمر عن عمود عملية الهبوط. ومع ذلك، في ظل درجة حرارة نموذجية على سطح القمر حوالي 360 كلفن «حوالي 87 درجة مئوية»، فإن معظم الماء الممتّر «adsorbed» سوف يتطاير في غضون نصف ساعة وسيكون محتوى الماء المُمتّر قريباً من صفر جزء في المليون. يصعب الكشف عن المياه الممتصة المتبقية بوساطة طريقة التحليل الطيفي. منذ الحصول على الطيف الأول بعد 8,5 ساعة من الهبوط، يجب تبخير جميع مياه العمود تقريباً ويجب ألّا تتأثر الأطياف بمياه العمود. لذلك، يقول الباحثون «نعتقد أن ميزات الامتصاص الثلاث للأطياف هي من سطح القمر وليس من عمود هبوط المسبار».

اكتشف المسبار الصيني وجود الماء على القمر بمتوسط 28,5 جزءاً في المليون بما توافق مع تنبؤات استشعار عن بعد سابقة

الهيدروكسيل الزائد

حصل المسبار 5-Chang'e على بيانات طيفية لصخرة وأهداف مختلفة للتربة القمرية مزوداً بمقياس الطيف المعدني القمري «LMS»، ووجد أن محتويات الهيدروكسيل في الصخور أعلى بكثير من تلك الموجودة في التربة القمرية. وقال الباحثون إنه يجب أن يكون هناك القليل من الهيدروكسيل الدخيل أو أنه لا يرتبط مطلقاً بحفرة الصدمة أو المقذوفات.

أظهر تحليل معملي لاحق على الأرض أنّ شظايا الصخور المرتجعة، مع كمية كبيرة من حبيبات الأباتيت، تحتوي نسبة أعلى من المحتويات المعدنية مع محتويات زجاجية أقل بكثير مقارنة بعينات أبولو. ثم أكدوا وجود الهيدروكسيل في حبيبات الأباتيت. وتم اعتبار محتوى الزجاج كمقياس لمساهمة الرياح الشمسية في مياه القمر، وهو منخفض جداً في عينة 5-Chang'e، فقط حوالي ثلث ذلك في عينة Apollo 11، وفقاً للدراسة.

أيضاً، فإن محتويات الهيدروكسيل الإجمالية لعينات التربة القمرية المكتشفة في الموقع منخفضة نسبياً، باستثناء أن أحدها الذي يحمل الرقم-العلامة 0012. وباستثناء المياه الأصلية في المعدن، يجب أن يكون محتوى الماء في عينات التربة التي جلبها 5-Chang'e حوالي ثلث ذلك الموجود في عينة Apollo 11، وفقاً للدراسة. لكن العينة 0012 تظهر محتوى هيدروكسيل أعلى من المتوقع.

واتضح أن الباحثين اكتشفوا هيدروكسيل أباتيت في عينة التربة، مما يشير بقوة إلى أن الأباتيت المحتوي على الهيدروكسيل من المحتمل أن يكون مصدراً مهماً للهيدروكسيل الزائد الذي لوحظ.

على الرغم من الاستثناء 0012، فإن محتويات الهيدروكسيل الكلية للتربة القمرية التي تم أخذ عينات منها في موقع هبوط 5-Chang'e بمتوسط قيمة 28,5 جزء في المليون، وهو الطرف الضعيف لخصائص الترطيب على سطح القمر.

واقترح الباحثون ثلاثة أسباب لعينات التربة الأكثر جفافاً.

أولاً، حصل المسبار على البيانات عندما كانت درجات حرارة سطح القمر قريبة من الحد الأقصى في خط العرض نفسه مع تبخير معظم المياه الجزيئية.

ثانياً، عندما جمع المسبار أطياقاً في الموقع على سطح القمر، تصادف أن كان القمر داخل الغلاف المغناطيسي للأرض الذي يحميه من الرياح الشمسية، مما قلل من مساهمة ترطيب الرياح الشمسية.

ثالثاً، تمتلئ منطقة هبوطها ببازلت المرحلة الأخيرة على سطح القمر، مما يؤدي إلى انخفاض محتوى الهيدروكسيل نسبياً، وفقاً للدراسة.

أسئلة ما زالت تنتظر الأجوبة

لا تزال مصادر المياه وتوزيعاتها على القمر سؤالاً مفتوحاً لا إجماع عليه. على عكس الدراسات السابقة التي تستند إلى القياسات الطيفية للاستشعار عن بعد في المدار، فإن المسبار الصيني 5-Chang'E، الذي هبط بنجاح في شمال شرق موقع Oceanus Procellarum على القمر في الساعة 15:11 في 1 ديسمبر/كانون الأول 2020 «بالتوقيت العالمي المنسق، موقع الهبوط: 51,9160 درجة غرباً، 43,0581 درجة شمالاً، الارتفاع: 2550 م»، قد وفّر فرصة فريدة لاستكشاف المياه على القمر في الموقع.

■ * المصدر:

«Evidence of water on the lunar surface from Chang'E-5 in-situ spectra and returned samples» Lie et al. «Nature Communications», 14 June 2022».

العلاقات الجزائرية- الإسبانية على المحك

هل تتورط إسبانيا أكثر في ملف الصحراء الغربية؟

أعلنت الجزائر يوم الأربعاء 8 حزيران التعليق الفوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا المبرمة منذ عام 2002، وذلك إثر تغيير الأخيرة لموقفها فيما يتعلق بالصحراء الغربية والبوليساريو، حيث كانت الحكومة الإسبانية قد أعلنت في وقتٍ سابق دعمها لخطة الرباط المقترحة لهذه المنطقة، والتي تتضمن حكماً ذاتياً فيها، بما حمله ذلك من اعتراف ضمني بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

■ ملاذ سعد

تعليق الاتفاقية وحظر الواردات والصادرات

قالت الرئاسة الجزائرية عبر بيان صحفي بالتزامن مع إعلانها «باشرت السلطات الإسبانية حملة لتبرير الموقف الذي تبنته إزاء الصحراء الغربية، والذي يتنافى مع التزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية كقوة مديرة للإقليم، والتي لا تزال تقع على عاتق مملكة إسبانيا إلى غاية إعلان الأمم المتحدة عن استكمال تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية... تبعا لذلك، قررت الجزائر التعليق الفوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، التي أبرمتها بتاريخ 8 أكتوبر 2002 مع مملكة إسبانيا والتي كانت تؤطر إلى غاية اليوم تطوير العلاقات بين البلدين».

وتلا ذلك بيان صادر عن جمعية المصارف الجزائرية يأمر بحظر جميع الواردات الإسبانية، حيث أصدرت أمراً لكافة البنوك بمنع عمليات التصدير والاستيراد من وإلى إسبانيا، وتضمن البيان «منع أية عملية تحويل بنكي لإجراء عملية استيراد من إسبانيا، كما يمنع أيضا أية عملية تحويل بنكي للتصدير إلى إسبانيا».

بطبيعة الحال نددت الحكومة الإسبانية بالقرارات الجزائرية، مشيرةً إلى أنها ستدافع بقوة عن مصالحها الوطنية وقال وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس: إن بلاده تدرس تقديم الرد المناسب على قرار الجزائر، لكن سرعان ما تحولت الأزمة الجزائرية– الإسبانية إلى أزمة جزائرية– أوروبية من جهة، وقد تطورت بحيث تشمل صادرات الغاز الجزائري.

الجزائر والاتحاد الأوروبي

أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه حول تعليق الجزائر للمعاهدة، وقالت المتحدثة باسم مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أن هذا القرار مقلق للغاية قائلة «نجري تقييماً لتأثير هذا القرار على المعاهدة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي» بينما قال المتحدث الرئيسي للمفوضية الأوروبية إريك مامر «نناشد الجزائر التراجع عن هذا القرار» ... لترد الجزائر على ذلك عبر بعثتها لدى الاتحاد الأوروبي بالقول: إنها تستنكر تسرع المفوضية الأوروبية ومشيرة إلى أن إجراء تعليق الاتفاقية مع إسبانيا لا يؤثر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأخير يعتبر أن هذا الأمر ينتهك اتفاقية الشراكة بين الاتحاد والجزائر، ونوه بيان صادر عن المفوضية الأوروبية بأن العلاقات الثنائية لدولة ثالثة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعد جزءاً من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ككل.

الغاز

من جهة أخرى، أعرب ويعرب الغربيون بشكل متكرر عن تخوفاتهم من أن تقوم الجزائر باستخدام الغاز كسلاح للضغط على إسبانيا بوصفها المورد الرئيسي لها، خاصة في ظل أزمة الطاقة الجارية، علماً أن الجزائر قد أكدت أكثر من مرة بأنها لن تقوم بفسخ عقد توريد الغاز لإسبانيا.

إلا أن هذا الأمر لا يتوقف عند حدود التصريحات الرسمية، فحين انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وبدء فرض العقوبات الغربية على موسكو، جرى حديث حول إمكانية اعتماد الغاز الجزائري كأحد المصادر المتنوعة التي تسعى الدول الأوروبية للحصول عليها، أملاً في تعويض الكميات الهائلة من الغاز الروسي التي تعتمد عليها حتى اللحظة، وهو الأمر الذي حذر منه حلف الناتو عبر تقرير له وفقاً لموقع «بيزنس انسايدر» معتبراً به أن الجزائر قد تستخدم هذا الأمر كسلاح سياسي مما لا يجعلها ضمن البدائل الموثوقة.

أعرب ويعرب الغربيون بشكل متكرر عن تخوفاتهم من أن تقوم الجزائر باستخدام الغاز كسلاح للضغط على إسبانيا بوصفها المورد الرئيسي لها خاصة في ظل أزمة الطاقة الجارية

أسباب هذه الأزمة؟

استطاعت واشنطن عبر ضغوط متكررة فرض قراءة جديدة لقضية الصحراء الغربية، فبعد اعتراف الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بسيادة المغرب على الصحراء كـ «هدية» للمغرب في مقابل توقيعه اتفاقية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، بدأت أصوات أوروبية تتعالى حول الاعتراف بالموقف الأمريكي في التفاف على قرارات مجلس الأمن، وهو ما رأت فيه الجزائر– إلى جانب قوى دولية كبرى كروسيا والصين– سلوكاً غير مقبول وقفزاً فوق الشرعية الدولية، ولهذا توترت العلاقة بينها بين جارتها المغرب، بالإضافة إلى أضرار لحقت بالعلاقة بين الجزائر والدول التي حذت حذو واشنطن في هذا الملف. فالأولى ترى في الصحراء قضية تشكّل تهديداً لأمنها القومي، وترى أن توتير الأوضاع فيها لتتحول إلى صراع مسلح واسع من شأنه أن يلحق الضرر بالجزائر، التي تحمّلت الكثير من آثار هذه القضية في وقتٍ سابق، وهو ما ترى فيه واشنطن وقوًى أخرى فرصة إضافية لزعزعة الأوضاع الداخلية فيها، على أمل إضعافها وخلق نقطة توتر جديدة في إفريقيا، ووضع عقبات إضافية في وجه العلاقات المتنامية مع الصين وروسيا، وخصوصاً بعد إعلان وزير الخارجية سيرغي لافروف أن العلاقات بين بلاده والجزائر قد دخلت طوراً جديداً.

أين أوروبا؟

ربط السياسات الخارجية الأوروبية بالرغبة والمصالح الأمريكية، يؤدي في كثير من الحالات إلى إلحاق أضرار جسيمة بمصالح هذه البلدان قبل غيرها، وخصوصاً أن العلاقات الأوروبية الإفريقية تعيش ظروفاً غير مواتية بالنسبة للمستعمرين القدامى، الذين يشعرون بتقلص نفوذهم في القارة الإفريقية، التي تتطور بشكل مستقل وتبني علاقات جديدة على أساس مصالحها المشتركة، فانجرار الدول الأوروبية إلى ملفات كملف الصحراء الغربية سيعرضها لمواجهات إضافية لا في إفريقيا فحسب، بل أيضاً على الساحة الدولية، وتحديداً لما يشكله هذا التوجه من استخفاف غربي جديد بقرارات الشرعية الدولية، التي أبدت رأيها في قضية الصحراء منذ زمنٍ.

هل تنجح الدول الغربية في

عاد الرئيس الروسي لتصدر المشهد الإعلامي بعد جملة من التصريحات في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي، والتي أكدت مجدداً أن التخبط الغربي الذي يسيطر على المشهد يقابله رؤية استراتيجية روسية واضحة تتطور مع تطور المشهد الاقتصادي والسياسي والعسكري، أما الغرب الذي أقرّ بالآجال الزمنية الطويلة لهذه الحرب، يعجز حتى اللحظة عن وضع استراتيجية مناسبة لسيناريو كهذا، مما يجعله عرضة لتحمل نتائجه الكارثية القادمة.

■ علاء أبوفراج

ألقى الرئيس الروسي في 17 حزيران الجاري كلمة ضمن فعاليات منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي، وعلى الرغم من أن محاور حديث الرئيس الروسي تشابهت في خطوطها العريضة مع العديد من تصريحاته السابقة، إلا أنه أثار بعض النقاط الجديدة في أثناء الكلمة التي استمرت أكثر من 70 دقيقة حول جملة من القضايا.

الولايات المتحدة، ودول أوروبا التابعة اتهم بوتين في حديثه الموسّع دول «المليار الذهبي» بأنها لا تزال تعتبر كل الدول الأخرى مستعمرات من الدرجة الثانية. وهو ما لا يتناسب مع إسهام هذه الدول في الإنتاج العالمي، وأشار إلى أن العقلية التي سيطرت على السلوك الأمريكي في العقود الماضية، لم تعد قابلة للتطبيق، مشيراً إلى أن «الولايات المتحدة اعتبرت نفسها رسول الرب على الأرض عند إعلانها الانتصار في الحرب الباردة» في الوقت الذي ذكّر الرئيس الروسي بأنها لم تعد تتمتع بالقوة الاقتصادية التي كانت عليها سابقاً، وقال: إن الولايات المتحدة تحولت إلى مستورد بعد أن كانت المورّد الأساسي للكثير من السلع الغذائية، وأشار إلى أن روسيا لا تتحمل مسؤولية التضخم الذي تعاني منه واشنطن، التي نما المعروض النقدي فيها بنسبة 38% خلال العامين الماضيين، حسب ما جاء في كلمة الرئيس، والتي تطرقت أيضاً إلى أن الهدف من خلاله طباعة هذا الكم من النقود لشراء السلع الغذائية حول العالم، مما يزيد من تعقيد الوضع الحالي.

إلى جانب الأرقام الملفتة التي قدمها بوتين كدلائل على تعافي الاقتصاد الروسي، أشار إلى التكلفة الباهظة التي تتحملها أوروبا في هذا النزاع، حيث بلغت خسائر الاتحاد الأوروبي المباشرة من العقوبات على روسيا 400 مليار دولار، حسب الإحصاءات الرسمية الروسية، ورد الرئيس الروسي ذلك إلى فقدان الاتحاد الأوروبي لسيادته تماماً، وأنه ينفذ كل ما يملى عليه من فوق حسب تعبيره، واعتبر أن هذا السلوك يضر في نهاية المطاف بمواطني الاتحاد واقتصاده، مما سيؤدي إذا استمر الوضع على حاله إلى تصاعد الراديكالية، وتغيير النخب الحاكمة في المستقبل وهي إشارة شديدة الخطورة، وتحديداً أنها تصدر بشكلٍ رسمي من روسيا.

بوتين في منتدى سانت بطرسبورغ استمر الوضع على حاله في أوروبا سيؤدي إلى تصاعد الراديكالية وتغيير النخب الحاكمة في المستقبل

استعدوا لحرب طويلة!

يتغير مضمون الخطاب السياسي لعدد من السياسيين الغربيين البارزين، وتستحق تطوراته المتسارعة رصداً دائماً لما تحمله من دلائل على نتائج الصراع العالمي الجاري، وفي هذا السياق أعلن كلّ من رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ في مناسبات منفصلة، أن على الغرب الاستعداد لمواجهة طويلة في أوكرانيا قد تمتد لسنوات. ففي مقال نشرته صحيفة «صنداي تايمز» كتب بوريس جونسون: إن الغرب «يجب أن يتأقلم مع فكرة أن الحرب في أوكرانيا ستكون طويلة الأمد»، متهماً موسكو بـ«السعي لاستنزاف الغرب». وأضاف: أن ضمان تمتع أوكرانيا بالقوة الاستراتيجية الضرورية للبقاء على قيد الحياة «يجب أن يكون من مسؤولية المملكة المتحدة وأصدقائها» حسب تعبيره. وكتب رئيس الوزراء، أن دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية سيتطلب تمويلاً مستمراً، ومساعدة فنية مما يفرض التخطيط لسنوات قادمة، هذا إلى جانب استمرار توريد الأسلحة إلى أوكرانيا وتدريب عسكرييها في معسكرات تدريب في دول أوروبية أخرى.

وإلى جانب هذه الإعلانات الرسمية، نقلت بعض وسائل الإعلام الأمريكية، أن الإدارة الأمريكية كانت قد وضعت احتمال تحول هذا الصراع إلى صراع طويل الأمد، ولكن ما لا تقوله وسائل الإعلام، هو أن واشنطن وضعت وعملت على هذا الاحتمال شرط ألا تتحمل تبعاته بشكلٍ مباشر، لكن النتائج حتى الآن تشير بوضوح إلى حجم التورط الأمريكي في هذا النزاع، والأهم من ذلك معنى أن تنتصر روسيا في نهاية المطاف.

الغرب يتورط أكثر

ينخرط اليوم المحور الغربي كاملاً في هذه المعركة بشكل شبه مباشر، فأوكرانيا تتلقى مساعدات عسكرية من كل دول حلف الناتو،

إبقاء أوكرانيا «على قيد الحياة»؟

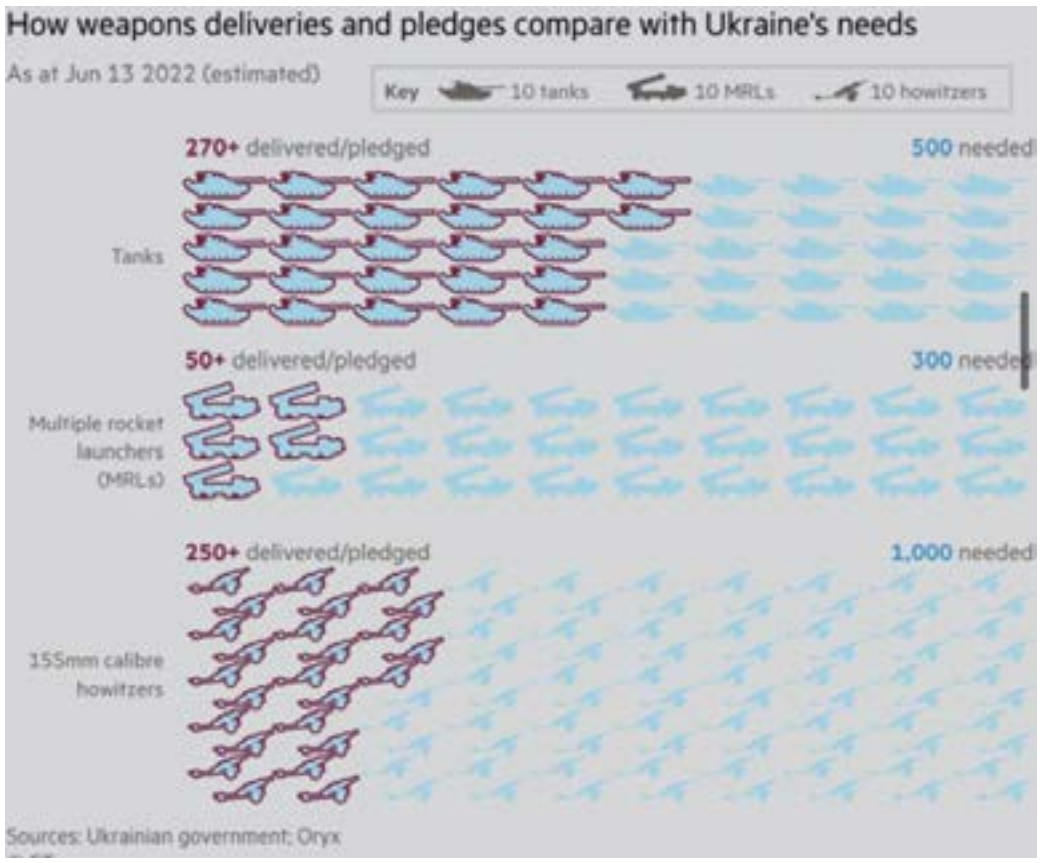

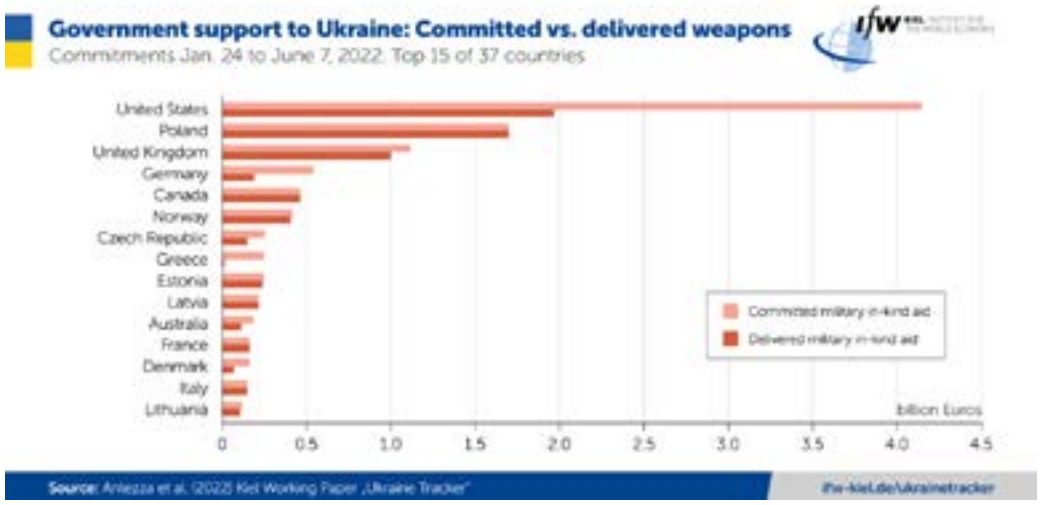

والتي تشكّل جزءاً من مجموعة تضم حوالي 50 دولة تنخرط بشكل ما في هذا الصراع، وترسل بشكل متواصل شحنات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إلى أوكرانيا، وتشكّل الإعلانات الروسية المتكررة حول تصفية أو أسر مقاتلين أجانب على الجبهة إشارة جديدة إلى تواجد بشري نوعي، فالدول الغربية إلى جانب إمدادات الأسلحة تسهم في قيادة العمليات عن بعد، وفي الميدان بشكل مباشر، هذا بالإضافة إلى دورها في تدريب القوات الأوكرانية في العقد الماضي وحتى اللحظة، كل هذا يشكّل مأزقاً كبيراً بالنسبة لواشنطن، وخصوصاً أمام الثبات الذي تظهره القوات الروسية على الجبهة، على الرغم من الانخراط العسكري المحدود من حيث الكم. أي إن إعلان الغرب حول تحول هذه المعركة إلى حرب طويلة يعني إقراراً من جهة بعجزه عن تحقيق نصر عسكري، وخصوصاً أن تصريحات المسؤولين الغربيين التي تميل إلى الواقعية باتت تركز أكثر على «مفاوضات» ويعني من جهة أخرى، أن تحقيق أهدافه من هذه المعركة باتت على المحك.

بعض الاحتمالات على الطاولة

الاحتمالات التي تواجهها واشنطن والدول الأوروبية تزداد صعوبة، ويمكن تحديد بعض ملامحها، فإذا كان انخراط واشنطن محدوداً حتى اللحظة كما يقول البعض، فهذا يعني أن هذه الدرجة من الانخراط لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة، فالتقديرات الغربية تقول: إن على الدول الداعمة لأوكرانيا مضاعفة هذه الإمدادات حتى تضمن تحقيق نتائج ملموسة ونوعية، وهو ما يبدو مستحيلاً، وخصوصاً أن الفاتورة تشكل عبئاً حقيقياً على كل الدول، لا بل إن بعض مراكز الأبحاث تشير بوضوح إلى أن زيادة المساعدات العسكرية باتت تشكّل خطراً على مخزون بعض الدول، التي أنفقت كميات كبيرة من الأسلحة في أوكرانيا، مما بات يشكل تهديداً لأمنها القومي، وتشير دراسة منشورة في مركز أبحاث طوني بلير إلى أن الولايات المتحدة أنفقت ثلث مخزونها من صواريخ جافلين المضادة للدروع، وأن الوضع الاقتصادي العالمي لن يساعد في تحريك عجلة الإنتاج العسكري بالشكل المطلوب، فالدارسة المشار إليها والتي تبحث في إمكانية ما تسميه «سد ثغرات الأسلحة في أوكرانيا» لا تبدي الكثير من التفاؤل، فالفكرة الأساسية هي أن صمود أوكرانيا بات مرتبطاً بضخ كميات كبيرة من الأسلحة في ساحة المعركة، وهو ما يثبت الواقع صعوبة القيام به، فمن جهة تعاني هذه الإمدادات من صعوبات لوجستية، وتبقى عرضة للاستهداف من قبل الجيش الروسي، ومن جهة أخرى لا تستطيع مخازن الأسلحة تأمين الكميات المطلوبة في الوقت المحدد، وتحديداً، أن أوكرانيا تحتاج إلى أنواع محددة من الأسلحة التي تنتمي إلى المعسكر الشرقي، فالجيش الأوكراني لا يستطيع استخدام الذخائر الغربية لأنها لا تتوافق مع الأسلحة التي يملكها، وفي الوقت نفسه لا يمكن تصدير منظومات جديدة من السلاح الغربي دون تدريب القوات الأوكرانية على استخدامها وصيانتها، وهو ما يحتاج وقتاً طويلاً نسبياً، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذه المسألة تتطلب حلاً سريعاً، هذا بالإضافة إلى بعض المخاوف من تصدير أسلحة نوعية جديدة يمكن أن يشكل وقوعها بأيدي القوات الروسية مشكلة بالنسبة للدول الغربية.

«أوكرانيا تبتلع المزيد»

في تصريحات نائبة وزيرة الدفاع الأوكراني آنا ماليار قالت: إن أوكرانيا استلمت مقدار 10% فقط من مما كان مطلوباً، ونشرت بعض الجهات الرسمية الأوكرانية أرقاماً توضح حجم الفجوة بين إمدادات الأسلحة التي تلقتها أو التي وعدت بها، مع تلك التي تحتاجها، ونشرت أيضاً بيانات تشير إلى التزام الدول بتقديم ما وعدت به. الأهم في هذه المسألة هو: أن الدول التي انخرطت في هذا الصراع لن تكون قادرة على تقديم المزيد لفترة طويلة، حتى أن بعضها لم يسدد ما وعد به حتى اللحظة، وتعتبر واشنطن على رأس هذه القائمة.

أزمة حكومة الكيان مديدة

تعاني حكومة كيان الاحتلال الصهيوني من أزمة سياسية متزايدة تنذر بانهيارها، وذلك باعتراف من الأحزاب «الإسرائيلية» ورئيس الحكومة الحالية نفتالي بينيت، وبالتوازي مع اقتراب موعد زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تل أبيب في 13 تموز المقبل.

■ عناب منصور

انطلقت الحكومة «الإسرائيلية» الحالية منذ نحو عام بعد فشل متتال بإنتاج حكومة، بعد 4 عمليات انتخابية، وكانت قَد شُكلَت من ائتلاف مكون من خليط متنوع وغير متجانس من أحزاب اليمين والوسط واليسار، بغية تسيير الأمور وسط اتفاق على تناوب رئاستها بين نفتالي بينيت ويائير لابيد، الذي كان من المفترض أن يترأسها في أيلول 2023، إلا أن الحكومة ومنذ تشكيلها كانت قائمة على أساسات وتوازنات هشّة جداً، لدرجة أن انسحاب أو تغيير بضعة أفراد لمواقفهم أو موافقتهم، يشكل تهديداً مباشراً على إمكانية استمرارها.

وهو ما جرى مع إعلان عضو الكنيست من حزب «يمينا» عيديت سليمان سحب دعمها للحكومة في شهر نيسان السابق، مما أفقدها دعم الأغلبية في الكنيست، وتبعه رفض وامتناع مجموعة من أعضاء الأحزاب الموجودة في الحكومة عن دعم تمديد قانون الطوارئ في الضفة الغربية، مما أفقد الحكومة دعم حوالي نصف مليون مستوطن، ووجود معارضة قوية بقيادة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو بدأت بتصعيد أكبر على الحكومة الحالية، حيث أعلن نتنياهو رفضه دعم أي مشروع قانون قد تطرحه الحكومة.

وكانت قد جرت موجة استقالات من مكتب بينيت، تضمنت سكرتيرته نعومي ساسون، ورئيس مكتبه تال غان تسفي، ومستشارته للشؤون الدولية والاتصالات الخارجية شيمريت مئير، وأخيراً المتحدث باسمه متان سيدي.

لتدل جميع المؤشرات والتطورات على أن الحكومة «الإسرائيلية» الحالية قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، ولتبدأ الأحاديث حول إما تسلم وزير الخارجية الحالي يائير لابيد مهام الرئاسة، وذلك على افتراض تمكنت الحكومة الحالية من حصد أصوات داعمة لاستمرارها في الكنيست، وهو الأمر غير المرجح، أو المضي نحو إقامة انتخابات مبكرة جديدة يتسابق فيها كل من نتنياهو وبينيت ولابيد.

وتشكل زيارة بايدن ضغطاً كبيراً على هذه المجريات، فبينما يسعى بينيت لإنقاذ الحكومة حتى موعد الزيارة لاكتساب زخم سياسي ما، تحاول المعارضة إفشال الأمر لصالحها، وبين هذا وذاك وكل ما يجري، تضيء هذه الحال «الإسرائيلية» على مدى عمق الأزمة السياسية والاقتصادية الجارية داخلياً لدى الكيان ومكوناته السياسية، والتي لن تمضي سوى إلى المزيد من التأزم مستقبلاً.

عودة خطاب الصراع الطبقي إلى

يتزايد التساؤل في الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، عن السبب الذي يدفع ببلدانهم للاشتراك وتغذية الصراع الدائر في أوكرانيا، وما هو الدافع وراءه، خاصة أنّ ذلك الصراع بات يؤثّر على أساسيات حياتهم. من هنا بدأ صوت جزء من «اليسار» الغربي يعود إلى الواجهة أثناء تفنيده دعاية «الحرب المقدسة» الأخلاقية التي تحاول من خلالها النخب الرأسمالية تبرير حربها ومدّ الصراع مع روسيا إلى الصين.

■ ريتشارد موزر
ترجمة: أوديت الحسين

يبدأ الباحث والناشط في مجال السلام والعمّال، الأمريكي ريتشارد موزر سؤاله عمّا تعنيه «الحرب المقدسة» الأخلاقية التي تحاول النخب الرأسمالية بيعها لشعوبها بالقول: «حرب مقدسة أخلاقية أم مصالح طبقة عاملة؟ أيّهما يجب أن يقود أفعالنا في أوكرانيا وفي الصراع الذي قد ينشب ضدّ الصين؟ كيف يجب علينا التعامل مع معضلات النشاط لأجل السلام في ضوء فوضى التناقضات في الحرب في أوكرانيا؟ بهذه الأسئلة نكون قد بدأنا بطرح الأسئلة الصحيحة».

الحروب المقدسة والحروب الباردة

إنّ أيّ دعم شعبي حازه التدخل الأمريكي في أوكرانيا بني على فكرة الحرب المقدسة الأخلاقية التي تروّج لها إدارة بايدن وغيره من الديمقراطيين البارزين. يمكن للخطاب الذي ألقاه بايدن في بولندا أن يمنحنا فكرة عن اللحظات التي ستؤطر الحروب المستقبلية بوصفها إعادة للحرب القائمة اليوم. فالفكرة الغربية هنا أنّ الإدارة الأمريكية تقوم بالنيابة عن «العالم الحر» بوضع أوكرانيا على الخطوط الأمامية ضمن «النضال الدائم من أجل الديمقراطية والحرية».

لكنّ إدارة بايدن ليست هي من ابتكر وهم «العالم الحر» أو الصراع الدائم بين «الخير والشر». لقد قام ببساطة بإعادة تدوير الخطوط التي لطالما استخدمت منذ الحرب الباردة الأولى. فقبل إدارة بايدن بوقت طويل، أجبر جون كينيدي من خلال «الصراع الطويل لأجل الفجر» الأمريكيين على الدخول في حرب مقدسة ضدّ الشيوعية، والتي تحوّلت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي إلى صراع أبدي لا ينتهي ضدّ جميع المنافسين والرافضين للخضوع.

من المشاكل الرئيسية هنا: الحروب المقدسة تميل لاستبعاد أيّة مساومات أو مفاوضات. فخلف دعاية الحروب المقدسة يكمن وهم «الانتصار الكلي». في أوكرانيا اليوم هذه أوهام خطرة لأيّ راغب بدعم استمرار الصراع. فحتّى الحرب العالمية الثانية التي يتمّ تصويرها على أنّها طريق لانتصار كلي، لم تقضِ على شرور الفاشية ولا التسلّح ولا الأحلام الإمبراطورية. في الحقيقة، هذه الشرور باقية لأنّها جزء من الرأسمالية، وهي باقية ما بقيت.

لا يستطيع قادة العالم أن يحلوا القضايا الجوهرية التي تواجهنا، ولهذا يبيعوننا خدعة الحرب المقدسة الأخلاقية والانتصار الكلي. يمكن أخذ مثال على هذا رجل الأعمال وحاكم فيرجينيا السابق وعضو الكونغرس جو مانشين، الذي يخدم الديمقراطيين دائماً بقوله الجزء الهادئ بصوت عال، والذي استقبل حشود دافوس برفضه المفاوضات والتمسك بفكرة تحقيق النصر.

تتمتّع الدعوة إلى الحرب بدعم عابر للحزبين على الدوام. لطالما تمكّن السياسيون الليبراليون وأنصارهم من دفع المواقف المؤيدة للحرب إلى عمق سياساتهم من خلال استدعاء «المثل العليا لتقرير المصير» و«الوكالة عن الحرية». يعيدنا هذا إلى «ليبرالية الحرب الباردة» حين كان بعض من يدّعون انتماءهم إلى التيار التقدمي يندمجون في الوقوف ضدّ الشيوعية ودعم حرب فيتنام.

أيّ دعم شعبي حازه التدخل الأمريكي في أوكرانيا بني على فكرة الحرب المقدسة الأخلاقية التي تروّج لها إدارة بايدن وغيره من الديمقراطيين البارزين

لكنّ جميع الأحاديث «التقدميّة» عن «الوكالة وتقرير المصير» التي تستخدم لدعم حرب تبعد آلاف الأميال هي فارغة وبلا معنى طالما أنّ الطبقة العاملة الأمريكية – الموجودة هنا في هذه اللحظة – يُنكر عليها حقّها بالوكالة وتقرير المصير. نحن لا نملك هنا حتّى حقوق رعاية صحية أو حقوق إنجاب، وهي أدنى أشكال حقّ تقرير المصير.

على عكس قصص الانتصار التي بقيت تتردد على آذاننا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، كانت الحرب الباردة بمثابة كارثة للطبقة العاملة في الولايات المتحدة. أمّا الحروب الجديدة، فستكون أسوأ وستضرب مصالح الطبقة العاملة بشكل أسوأ بكثير.

لا تستند «الدعوة الجماهيرية» للحرب إلى حجج مستنيرة أو تحليلية أو تاريخية أو يسارية، بل على مفاهيم بلا معنى تقوم على ثنائيات الخير والشر، يقوم الإعلام الشركاتي بالترويج لها بكثافة عبر جميع أقنيته المعروفة. الخطر في هذه الدعوات لحرب مقدسة أخلاقية أنّها تقوم على إسكات أيّ اعتبار للمصالح المادية للطبقة العاملة الأمريكية في هذا الصراع.

السؤال الصحيح: هل الحرب في أوكرانيا في مصلحة الطبقة العاملة الأمريكية؟

للطبقة العاملة الأمريكية مصلحة مادية مباشرة وحيوية في السلام بوجه عام، وهذا يعني تفكيك الإمبريالية الأمريكية، وخفض الميزانيات العسكرية، ووقف تمويل عسكرة الشرطة. وفي حالة الحرب في أوكرانيا: وقف فوري لإطلاق النار والبدء بالمفاوضات والتوقّف عن إذكاء نار الحرب بأيّ شكل من الأشكال.

إذا ما استثنينا الثورات ونضالات التحرر الوطني في القرن العشرين عندما تمّ خوض المعارك والحروب لصالح الطبقة العاملة، يصعب علينا إيجاد حرب واحدة تخدم مصالحهم، وأوكرانيا اليوم ليست استثناء.

عندما تقرر النخب الحاكمة خوض حرب فهي تخوضها للحفاظ على مصالحها، ويكون على الطبقة العاملة أن تتحضر وتدفع فواتير هذه الحروب. لا يمكن للنخب الحاكمة دفع الطبقة العاملة إلى خوض حروبهم إلّا عندما يغذون الشعور القومي أو الفاشية أو الليبرالية بحيث تتغلب على الوعي والتضامن الطبقي. إن كانت هذه الكلمات مألوفة لكم فالسبب أنّها موجودة في أيّ خطاب سياسي يأخذ بالحسبان مصالح الطبقة العاملة منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل.

الحرب والعقوبات خلقت الفوضى ومنحت الغطاء والموافقة على موجة أخرى من التقشف ودفع الطبقة العاملة للأسفل وأرباح الشركات لأعلى:

التضخم: خفض شامل في الأجور والضمان الاجتماعي.

رفع أسعار الغذاء ونقص حاد محتمل.

ارتفاع أسعار المساكن.

رفع أسعار الوقود المستخدم في النقل والتدفئة.

ارتفاعات حادة قياسية في أسعار الرعاية الصحية.

سياسات البنك الاحتياطي الفدرالي: تخفيض الأجور.

هذا يشكل كلّ ما تحتاجه الطبقة العاملة كي تعيش.

تضاعف الحرب سطوة القوى التي تستغلنا: الشركات الكبرى وأصحاب الثروات. والأسوأ أيضاً أنّ الحروب بجميع أشكالها تسرّع من تدهور المناخ. يجب أن يدرك مناصرو البيئة أنّ الحرب في أوكرانيا هي موت لأيّة دعوات لتغيير أخضر وحرب ضدّ كوكب الأرض. إن لم يكن هناك سبب آخر للوقوف في وجه

الغرب لمواجهة دمار «الحرب المقدسة»

الحرب، فهذا السبب وحده كاف.

على الرغم من هذه التهديدات الوجودية الحقيقية، فالطبقة الحاكمة والأحزاب الحاكمة خبراء في إقناع الناس بالتصويت والعمل ضدّ مصالحهم الخاصة. وفي حين أنّ جزءاً من العمّال يملك وظائف في مصانع الأسلحة وصناعة الجيوش، فهذه الأعمال غير قادرة على أن تكون مستدامة فهي تنتج وظائف أقل من أيّ استثمار آخر. إنّها خسارة صافية. وحتّى بالنسبة للجزء الذي يرى بأنّه سيفقد عمله بغياب العمل العسكري، فهذه الامتيازات الإمبريالية تشبه امتيازات تفوّق البيض: شكل من أشكال «فرّق تسد» التي يتمّ فيها مبادلة النفع طويل الأمد بنفع قصير الأمد.

هل في الحرب تضامن مع الطبقة العاملة الأوكرانية؟

أحد أكثر مراحل التراجيديا في أوكرانيا هي المرحلة الأولية للحرب التي بدأت في دونباس في 2014. فبدلاً من الالتزام باتفاق مينسك–2، تمكن النخب الذين يتحكمون بالدولة الأوكرانية من إقناع جزء من الطبقة العاملة الأوكرانية بشنّ الحرب ضدّ جزء آخر من أبناء طبقتهم بالاعتماد على الشعور القومي والاختلافات الإثنية، وذلك بمساعدة من الأفكار الفاشيّة والمقاتلين النازيين الجدد. ورغم أنّ دراسة الانقسام الأوكراني يستحقّ إيلاءه الوقت والعمق الكافيين، ولكن وبهدف التركيز على ما تعنيه الحرب في أوكرانيا بالنسبة للطبقة العاملة الأمريكية، سأؤجّل مثل هذا التعمّق لوقت آخر.

لدى الطبقة العاملة الأمريكية مصالح مشتركة مع الطبقة العاملة الأوكرانية، فكلانا نواجه هجوم النظام النيوليبرالي. يقود رأس المال المالي هذا النظام من خلال سيطرته على مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي IMF.

في عام 1992، بعد استقلالها مباشرة، انضمت أوكرانيا إلى صندوق النقد الدولي وسرعان ما حوصرت بين الحصول على القروض وإجراءات التقشف التي يطالب بها صندوق النقد الدولي بشكل اعتيادي. بين عامي 2010 و2014 صعّد صندوق النقد الدولي هجومه على الطبقة العاملة الأوكرانية عبر المطالبة بتخفيضات في الموازنة ورفع أسعار تدفئة المنازل، وكشط جزء من إصلاح معاشات التقاعد، وضرب مقترحات قوانين الحدّ الأدنى للأجور. وفي خطوة كان من شأنها أن تؤدي إلى إغضاب المؤسسات الغربية حدّ الجنون فتدفع نحو سقوطه، ذهب الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش إلى حدّ السعي لاستبدال الممولين الغربيين بالحصول على التمويل من روسيا.

الانقلاب الذي دعمته الولايات المتحدة في 2014 في أوكرانيا وأدّى إلى إسقاط يانكوفيتش، تمّ تعزيزه بمليارات الدولارات من القروض من صندوق النقد الدولي. استولت شركة مونسانتو والشركات الزراعية الكبرى على الأرض والأرباح بمباركة من البنك الدولي وصندوق النقد العالمي. بنهاية عام 2014، كانت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أوكرانيا جارية على قدم وساق.

ليس من حق تقرير المصير أن تصبح رهينة لإرادة صندوق النقد الدولي ومن يتحكم به. عانت الطبقة العاملة الأمريكية من 50 عاماً من التقشّف تحت كعب الطبقة الرأسمالية المالية ذاتها. لدينا نحن والطبقة العاملة الأوكرانية مصلحة طبقية مشتركة وموقف مشترك من العبودية في ظلّ ديكتاتوريّة المال الوفير.

كما تجمعنا مع العمّال الأوكرانيين مصالح مشتركة لأنّ نظام زيلينسكي يسعى منذ قيامه إلى فرض قوانين عمّال محابية للشركات تجعل من ظروف العمّال الأوكرانيين أكثر تلاؤماً مع حاجات السوق العالمية وأبعد أكثر عن تاريخهم الاشتراكي. تقترح القوانين الجديدة استثناء العمّال في الشركات المتوسطة والصغيرة من أيّة حماية قانونية. بالفعل قامت مجموعة كبيرة من الشركات الكبرى بإيقاف عقود عمّالها.

في الولايات المتحدة، تمّ قصم ظهر النضال العمالي في ظلّ قانون تافت هارتلي «عبودية العمّال» منذ 1947، وهو القانون الذي رفض الديمقراطيون ومن يدّعون التقدمية أن يزيلوه في السبعين عاماً الماضية. لدينا مصلحة مشتركة في تعزيز حقوق العمّال، وليس استخدام الحرب كغطاء لضربها.

لدينا مصلحة مشتركة في الانقلاب على حكومات موالية للحرب تسيطر على مستقبلنا. بعد استقلالها في عام 1991 اختارت أوكرانيا الحياد، ولكن بعد 2014 قامت بفتح الأبواب لتوسّع الناتو مع النتائج المتوقعة لذلك. كانت اتفاقية مينسك–2 لعام 2015 اتفاقية قابلة للحياة من أجل السلام، ولكن لم يتمّ الالتزام بها أبداً من قبل الطبقة الحاكمة الأوكرانية. في أواخر 2019 وصل زيلينسكي إلى الحكم على أساس أنّه ساعٍ إلى السلام. لكن بالرغم من ذلك، قام بتجريم أحزاب المعارضة وحظرهم، وتمّ فرض سياسة قمعية «سياسة معلومات رسمية».

كما هو الحال في الولايات المتحدة، الرغبة بالسلام بين الناس العاديين تصبح عرضة لأجندة مكثفة ويتمّ تحريفها لخدمة نظام سياسي لا يسمح بوجود بدائل. لدى الولايات المتحدة نظام أكثر فعالية بكثير لقمع أحزاب المعارضة السياسية. يتم إعاقة الأحزاب ذات الشعبية في شبكة من القوانين الردعية والروايات الكاذبة. هذه من جديد أرضية مشتركة بين الطبقة العاملة الأوكرانية والأمريكية.

عمّقت الحرب الانقسام داخل الطبقة العاملة المنقسمة بالفعل في كلا البلدين. ربّما يكون أعظم عمل تضامني هو خوض معاركنا على أرضنا. من المؤكد أنّ هذه المعركة تبدأ بمنع حكومتنا التي لا تمثّل عمّالنا من تسليم أسلحة بقيمة مليارات الدولارات إلى حكومة ليست أفضل منها تجاه العمّال الأوكرانيين.

للطبقة العاملة الأمريكية مصلحة مادية مباشرة وحيوية في السلام بوجه عام وهذا يعني تفكيك الإمبريالية الأمريكية وخفض الميزانيات العسكرية ووقف تمويل عسكرة الشرطة

الجنوب العالمي ينقلب على الأمر الواقع اليوم: فهم يتجهون نحو عدم الانحياز والحياد. لماذا يجب على إفريقيا أو آسيا أو أمريكا الجنوبية أن تدعم الحرب والعقوبات الأمريكية التي لن تؤذيها فقط، بل هي أيضاً مدعومة من البلدان التي استعمرتها من قبل؟ لماذا على الطبقة العاملة الأمريكية أن تدعم حرباً وحرب عقوبات تؤذيهم وتدعمها الطبقات التي تستغلهم؟ علينا أن نخرج أنفسنا من كلّ هذه الترهات التي يقدمها أصحاب الحرب المقدسة الليبرالية لنتجه نحو صراع طبقي حقيقي.

تنظيم حركة طبقة عاملة سلميّة

إنّ الهزيمة الحقيقية لحركة السلام هي بسبب أفكار الحرب المقدسة الأخلاقية ولا أحد آخر مسؤول عنها. اللحظة الأكثر كسراً لهذه الحركة هي عندما منح الديمقراطيون دعمهم بالإجماع لحزمة دعم بقيمة 40 مليار دولار لتمويل تعزيز الحرب في أوكرانيا. جرى كلّ هذا دون أن نسمع ولا حتّى كلمة واحدة من قادة ما يسمّى بحركة السلام والقادة الذين يدّعون «التقدمية». لكن هذا ليس سيئاً بالضرورة.

مثل هذه الأزمات هي فرصة لتشكيل حركة سلام حقيقية، حركة تعود فيها ديناميكية الحركة المضادة لحرب فيتنام بوصفها دافعاً للتغيير الاجتماعي، ولإسقاط رموز الدخلاء على حركة السلام. إنّ المشاركة في حركة السلام قد جعل الناس ينضمون للمعارضة، ليس معارضة الحرب وحسب، بل كامل النظام القائم الذي يتسبب بالحرب أيضاً.

مع استمرار الحرب، من المحتّم أن يتراجع دعم الطبقة العاملة لها وزيادة الشكوك حولها. ففي الوقت الذي يوثق الاستطلاع الذي أجراه مركز بيو للأبحاث مدى نجاح الدعاية المؤيدة للحرب، ومدى كون هذا التأييد عابراً للحزبين، هناك أيضاً أدلّة على أنّ الدعم الشعبي لهذه الحرب آخذ بالتحوّل بشكل متسارع.

العمّال ليسوا حمقى. بمرور الوقت سيصبح الثمن الذي ندفعه تكلفة للحرب أكثر وضوحاً، والتضخم هو بالفعل القضيّة الأكثر أهميّة التي قد تغيّر المشهد اليوم.

العقوبات المفروضة على روسيا تحت شعار أنّها تهدف لدفع الروس للانقلاب على حكومتهم من الداخل قد تأتي بنتائج عكسية اليوم، الأمر الذي سيعني جمع الطبقة العاملة الأمريكية ضدّ النظام الأمريكي القائم. ستزيد التوترات مع الصين من إنهاك الطبقة العاملة أيضاً، وهو الأمر الذي بدأ العمّال يدركونه أيضاً.

منذ الحرب العالمية الثانية أخفقت الولايات المتحدة في الانتصار بأيّة حرب خاضتها، لكنّها أثبتت فاعليتها في إثارة الفوضى وإلحاق الأذى. اليوم تضع النخب الأمريكية الصين نصب عينيها، لكن هل يصدّق أيّ أحد بأنّهم قادرون على هزيمة الصين؟

على حركة النشاط السلمي الأمريكية اليوم أن تسأل السؤال التالي كي تستعيد ديناميكيتها المناهضة للنظام: هل سنكون قادرين على إعادة بناء حركة سلام مليئة بجميع أنواع المواعظ الإيكولوجية والوعي الطبقي، تكون قادرة على المقاومة بشكل حقيقي في وجه التهديدات الوجودية التي أمامنا؟

بتصرّف عن:

Moral Crusade or Class Interest? Does the US Working Class Have a Material Interest in Ukraine?

حزب الفلسفة المنبعثة من الأرض والعمل

يقول مكسيم غوركي في مسرحية «البرجوازيون الصغار» بصدد الحديث عن الفلسفة والموقف منها:
«من الخطأ الاعتقاد بأني أسخر من الفلسفة، بل أنا حزب لفلسفة تنبعث من الأرض ومن أطوار العمل، فتقوم بدراسة الطبيعة وتسخّر قواها في سبيل خدمة الإنسان. وأنا أعتقد بأن الفكر مرتبط أشد الارتباط بالعمل، ولست نصير الفكر بينما نحن لا نحرّك ساكناً، نجلس أو نرقد بدون عمل. وأن كلمة الفلسفة رغم تطور العالم وتقدمه، كان معناها على الدوام هو أنها: نظرة عامة إلى العالم تمدنا بقاعدة للسلوك».

■ محمد عادل الملا

«كان الفلاسفة البرجوازيون في فرنسا يعتقدون في القرن الثامن عشر، كما كانوا يعلمون الناس، اعتماداً على العلوم، أن العالم يمكن معرفته، وكانوا يستنتجون من ذلك أنه يمكن تحويله من أجل خير الإنسان، وكان كوندورسيه يعتقد أن الإنسان يمكن إصلاحه، وأن المجتمع يمكن أن يصبح أفضل مما هو عليه الآن. فما كان القرن الثامن عشر ينقضي حتى أخذ الفلاسفة البرجوازيون على العكس من ذلك، أنه لا يمكن معرفة العالم، وأنه لا يمكن إدراك حقيقة الأشياء، ولن ندركها قط». وهذا يعني أن كل نظرة إلى العالم تحتوي معنى تطبيقياً، فهي تفيد بعض الطبقات، كما أنها تسيء إلى طبقات أخرى، وسنرى أن الفلسفة الماركسية فلسفة طبقية أيضاً. وأن دراسة الفلسفة لا تعطينا نظرة للعالم لها نتائج العملية فحسب، بل تهم العمال الذين يريدون تغيير العالم، وأن تكون لهم نظرة صادقة للعالم، كما أنه يجب التصويب بدقة لكي تصيب بدقة.

ولهذا لن تكون دراسة الفلسفة جهداً لا طائل تحته للذين يأبون الاستسلام لأن النظرة الموضوعية للعالم هي التي تمدهم بأسباب هذا النضال. وقد قال لينين: ليس من حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

فما هي الفلسفة التي ندرسها؟

إذا أردنا تغيير العالم سواء في المجتمع أو الطبيعة، يجب معرفة هذا الواقع ولا بدّ أن تكون نظرة علمية لهذا العالم، وهذه النظرة العلمية هي الفلسفة الماركسية أو المادية الديالكتيكية.

ما هو الفرق بين العلم والفلسفة؟

لا تنفصل الفلسفة الماركسية عن العلوم، ولكنها تتميز عنها، إذ إن غرض كل من علوم الفيزياء والبيولوجيا هو دراسة القوانين المتعلقة بجزء معين من الواقع. أما المادية الديالكتيكية فهي تهدف لغرضين:

1ـ تدرس المادية الديالكتيكية أعم قوانين الكون، وهي القوانين التي تشترك فيها جميع جوانب الواقع من طبيعة فيزيائية وفكر مارة بالطبيعة الحية والمجتمع.

2ـ كما أن الفلسفة الماركسية نظرة علمية للعالم، وهي النظرة العلمية الوحيدة، أي التي تتفق وتعاليم العلم. تعلّمنا العلوم أن الكون حقيقة مادية. أن الإنسان ليس غريباً عن هذه الحقيقة وأنه يمكن معرفتها ومن ثم تغييرها.

يقول فريدريك إنجلز: تعني النظرة المادية للعالم النظرة إلى الطبيعة كما هي بدون أية إضافة خارجية. وقد اختصر ستالين كل ذلك فكتب يقول: الماركسية هي العلم الذي يقوم بدراسة قوانين الطبيعة والمجتمع، وهي العلم الذي يدرس ثورة الطبقات المضطهدة المستغلة، كما أنها العلم الذي يصف لنا انتصار الاشتراكية في جميع البلدان، وأخيراً هي العلم الذي يعلمنا بناء المجتمع الشيوعي.

ليست دراسة الفلسفة بالنسبة للعمال ضرباً من الترف، بل هي واجب طبقي. فإذا ما تقاعسنا عن تأدية هذا الواجب، تركنا المجال واسعاً للنظريات غير العلمية الرجعية التي تخدم الاضطهاد البرجوازي، وحرمنا الحركة العمالية من رائدها الذي يدلها على الطريق السوي. وليست الفلسفة الماركسية اللينينية عقيدة جامدة بل هي مرشد عمل.

دراسة الفلسفة لا تعطينا نظرة للعالم لها نتائج العملية فحسب بل تهم العمال الذين يريدون تغيير العالم وأن تكون لهم نظرة صادقة للعالم

صفات المنهج الميتافيزيقي:

1ـ هو المنهج الذي يعتبر الأشياء وكأنها تامة الصنع لا تتغير ولا تتأثر بأسباب التغيير. أي إنه منهج يجهل حقيقة الحركة والتغيير. والميتافيزيقا تقول بالسكون والتماثل، وشعارها لا جديد تحت الشمس. كما أن القول بأن الرأسمالية أبدية وأن مصائب الرأسمالية وعيوبها التي تولدها في الناس مخلدة ضرباً من التفكير الميتافيزيقي، لأن الميتافيزيقي يتمثل في خاطره إنساناً أبدياً لا يتغير. لأنه يفصل الإنسان عن بيئته وعن مجتمعه.

2ـ تفصل الميتافيزيقا بين الإنسان وواقعه.

صفات المنهج الديالكتيكي:

1ـ نظرة المادية الديالكتيكية إلى الأشياء والمعاني في ترابطها بعضها ببعض، وما يقوم بينها من علاقة متبادلة، وتأثير كل منها في الآخر، وما ينتج عن ذلك من تغيير. كما تنظر إليها عند ولادتها ونموها وانحطاطها. وهكذا نجد أن الديالكتيك يتعارض مع الميتافيزيقا.

2ـ أن المادية الديالكتيكية تفسر الحركة عن طريق نضال الأضداد. ذلك أهم قانون في الديالكتيك. وأن نضال الأضداد يظهر في المجتمع في صورة نضال الطبقات. كما أن نضال الأضداد يثير الفكر.

أول من قال بالديالكتيك هم فلاسفة اليونان، فقد تصوروا الطبيعة ككل. وكان هيراكليت يعلم الناس أن هذا الكل يتحول. وكان يقول: لا نستحم في ماء النهر مرتين.

ملخص على شكل مقتطفات من كتاب أصول الفلسفة الماركسية لجورج بوليتزر. تلخيص محمد عادل الملا. من مخطوطة «آراء ومطالعات في الأدب والتاريخ والفلسفة والاجتماع» المخطوطة الأولى.

إصدارات جديدة

يجادل بروفيسور الجغرافيا في جامعة سيراكوز في نيويورك ماثيو تي هوبر في كتابه الجديد «تغير المناخ كحرب طبقية، بناء الاشتراكية على كوكب يزداد حرارة» بأن حركة المناخ كانت غير فعالة لأنها خاضعة لسيطرة «الطبقة الأكاديمية المحترفة»، والتي تفتقر إلى القدرة على إحداث التغيير حسب رأيه.

ويدافع هوبر عن التنظيم في النقابات بهدف الفوز بالسلطة السياسية من خلال الانتخابات. ويعكس الكتاب المناقشات والجدالات الجارية حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية حول حركة المناخ وحول حركة النقابات وإستراتيجية الحركة التي ستبني الاشتراكية.

وخصص المؤرخ الأمريكي في جامعة بيتسبرغ بول لو بلانك كتابه الجديد «الثورية الجماعية، الرفاق، الانتقادات، وديناميكيات النضال من أجل الاشتراكية» مجموعة من المقالات التي تناقش مساهمة كبار الناشطين والمثقفين في الحركة الاشتراكية من لينين إلى غرامشي والتروتسكيين والحركات الديمقراطية والجماعية التي نحتاجها لتغيير العالم حسب قوله. ويذكر أن بول لو بلان يشتهر كأحد مؤرخي الحركات الاشتراكية والعمالية في الوقت الحاضر.

وفي كتابه الجديد «الآفاق، الأصول العالمية للعلم الحديث» يقول بروفيسور تاريخ العلم في جامعة وارويك البريطانية جيمس بوسكيت كيف يُروى تاريخ العلم في الغالب على أنه سرد لرجال عظماء، جميعهم أوروبيون، يقومون باكتشافات بأنفسهم. واخترق بوسكيت تلك الأساطير، وكشف أن أهم الاكتشافات العلمية جاءت من تبادل الأفكار من مختلف الثقافات حول العالم، وكشف النقاب عن المساهمات الحيوية للعلماء في إفريقيا وأمريكا وآسيا والمحيط الهادئ. وكتب جيمس بوسكيت: مهما كانت الفترة التي ننظر فيها، لا يمكن سرد تاريخ العلم كقصة تركز على أوروبا فقط وتتجاهل مساهمة البلدان الأخرى.

وصدرت العديد من الكتب في مختلف البلدان مثل كتاب «آكيرا كوروساوا واليابان الحديثة» للمؤرخ ديفيد كونراد الذي يبحث في تجربة المخرج السينمائي الياباني كوروساوا خلال خمسين سنة 1943 – 1993. والذي استوحى أفلامه من التراث. وأنتج أفلاماً مشتركة مع السينمائيين السوفييت.

وخصصت المراسلة الهندية في مجال الصحة فيديا كريشنان كتاباً لدراسة علاقة انتشار الأوبئة والأمراض بالطبقات والحكومات الاستبدادية، وتسلط الضوء على انتشار السل في الجنوب بعد أن استطاعت البشرية من الوصول إلى حافة القضاء عليه.

أخبار ثقافية

قيلولة التلميذ

أدرجت حكومة ديتشينغ، بمدينة هوتشو في مقاطعة تشجيانغ الصينية هذا العام مشروع تحسين بيئة استراحة الغداء لـ 30 ألف طالب في المدارس الابتدائية ضمن أهم عشر مهام لتحسين معيشة الشعب هذا العام، ومن خلال التصميم الذكي، تتحول الطاولات والكراسي إلى «أسرة استراحة ظهراً»، مما وفر لتلاميذ الابتدائية ظروفاً مريحة لاستراحة غداء أفضل. حسب صحيفة الشعب. وتحت عنوان: قيلولة التلميذ في المدرسة حق، تحولت طاولات وكراسي مدارس ديتشينغ إلى أسرّة لاستراحة التلاميذ خلال فترة الغداء.

مئوية رسول حمزاتوف

يخطط لإقامة فعاليات احتفالية بمناسبة حلول الذكرى المئوية لميلاد الشاعر الداغستاني الروسي رسول حمزاتوف في كل من إيران وروسيا ومنغوليا وقرغيزيا وبيلاروس وأذربيجان. وستقوم إيران بتدشين تمثال نصفي للشاعر في طهران خلال النشاطات الجامعية. كما يخطط لإقامة مهرجان «ثقافة شعوب شمال القوقاز» ومهرجان «الغرانق» للأغنية الوطنية العسكرية بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد رسول حمزاتوف في بشكيك عاصمة قرغيزيا. وستشهد روسيا وبيلاروسيا وآذربيجان عدداً من الفعاليات الثقافية والأدبية. وكان عضواً في اتحاد الكتاب السوفييت ومنح جائزة لينين.

كانوا وكنا

ضريبة الرواتب والأجور:
النظام الضريبي.. غبن ف
وكابح للتطور الاقتصادي والاج
النظام الضريبي في الثلاجة منذ نصف قرن!

في عام 1996 كتبت جريدة نضال الشعب عن الغبن الفاحش الذي لحق بأصحاب الأجور وذوي الدخل المحدود بسبب السياسات الضريبية المتخلفة والنظام الضريبي الكابح للتطور الاقتصادي الاجتماعي وبقاء ضريبة الرواتب والأجور على حالها منذ عام 1949. وجرى اقتطاع مبالغ كبيرة من العاملين هي من حق العاملين كما جاء في الجريدة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/06/19» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الدور الموحد للرموز الاجتماعية والثقافية

في المحطات التاريخية المفصلية في تاريخ الشعوب والبلدان، تلعب الرموز الاجتماعية والثقافية والشعبية دوراً موحداً للناس، في لحظة تاريخية تتطلب مجموعة من الأدوات مثل الاستناد إلى الرموز لمواجهة الأخطار التي تواجه الشعوب أو البلدان.

■ آلان كرد

ويحيي الروس في شهر حزيران ذكرى ميلاد الشاعر الروسي ألكسندر بوشكين في السادس من حزيران 1799، وبذكرى افتتاح النصب التذكاري في الثامن عشر من حزيران 1880 في موسكو. ويعتبر يوم ميلاد بوشكين يوماً للغة الروسية في الوقت الحاضر. حيث تنظم مختلف الفعاليات الثقافية والإعلامية بهذه المناسبة.

يقول فلاديمير كورنيلوف في مقاله المنشور في جريدة ليتيراتورنايا راسيا وعدد من الصحف الروسية الأخرى في الأسبوع الماضي بعنوان «الدور الموحد لبوشكين في النضال من أجل القيم الثقافية والأخلاقية»: قد يبدو متناقضاً، لم يكشف أي من رجال الدولة عن حجم شخصية بوشكين بالطريقة التي فعلها ستالين. وأدرك المثقفون الروس ما قبل الثورة، من خلال كلمات دوستويفسكي، وتولستوي، وتشيخوف، ونيكراسوف، وتورجنيف، أسبقية بوشكين في السماوات الشعرية والأدبية، ولكن على مستوى الدولة لم يُنظر إليه إلا على قدم المساواة مع العديد من الشعراء البارزين في القرن التاسع عشر. ولم يكن أي من مسؤولي الإمبراطورية الروسية حاضراً عند افتتاح النصب التذكاري لبوشكين في موسكو.

وكتب فلاديمير سبيكتور في جريدة ليتيراتورنايا غازيتا مؤخراً أن بوشكين يحتل مكانة مهمة في الأدب الروسي لدرجة يجري فيها الآن طبع الأعمال الشعرية والنثرية الكاملة. ويعتقد سبيكتور أن العام 2037 سيكون مهماً على صعيد مرور 200 عام على وفاة الشاعر، من إحياء لذكراه وطبع أعماله الكاملة ونشرها.

كان الموقف من أعمال بوشكين قبل الثورة وفي العهد السوفييتي والعصر الحالي بمثابة محك للكشف عن المجتمع الروسي. وكان بيلينسكي أول من أعترف بأن بوشكين هو الشاعر والفنان الروسي الأول الذي صمم لمنح روسيا الشعر كفن. ورأى غوغول في بوشكين ظاهرة غير عادية وربما الظاهرة الوحيدة للروح الروسية حسب وصف فلاديمير سبيكتور. وبالمقابل كان الاتجاه العدمي يصب النار على بوشكين حسب وصف فلاديمير كورنيلوف.

في العقد الأول من الحقبة السوفييتية، اقترح ممثلو الثقافة البروليتارية «الأدباء البروليتاريون» رفض أعمال بوشكين وليرمونتوف وأدباء آخرين. وهو الاتجاه الذي اصطدم ستالين معهم.

وبحلول نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، أدرك ستالين كرجل دولة، أنه في المستقبل خلال المعركة المميتة مع الغرب، هناك حاجة إلى برنامج من شأنه أن يوحد مواطني الاتحاد السوفييتي المنتمين إلى طبقات اجتماعية وثقافات وأمم مختلفة. خلال هذه الفترة وفي السنوات اللاحقة، حتى وفاة ستالين. بدأت شخصيات ما قبل الثورة في الانتشار مرة أخرى، وهي الشخصيات التي لعبت دوراً بارزاً في تاريخ روسيا. في بناء الدولة: ألكسندر نيفسكي وديمتري دونسكوي وإيفان الرهيب وبيتر الأول. في الشؤون العسكرية: سوفوروف، أوشاكوف، كوتوزوف، ناخيموف، ماكاروف. في مجال العلوم: لومونوسوف، مينديليف، يابلوشكين، بوبوف. في الأدب الروسي: تولستوي، تشيخوف، كوبرين. وأخيراً في الشعر: بوشكين، ليرمونتوف، نيكراسوف، كولتسوف.

بالعودة إلى بوشكين، رأى ستالين فيه شخصية متعددة الأوجه. وقلة من المعجبين بالعبقرية الروسية العظيمة يتذكرون أنه في عام 1937 كان ملعوناً بالنسبة للديمقراطيين الليبراليين، ولكنه كان مصيرياً بالنسبة لرجال الدولة الوطنيين.

عين ألكسندر بوشكين الشاعر الرئيسي لكل العصور والشعوب في الاتحاد السوفييتي. ولأول مرة في البلاد، تم الاحتفال على مستوى الاتحاد السوفييتي بالذكرى المئوية لوفاة الشاعر بتاريخ 10 فبراير 1937، وعرض فيلم «الشاعر الشاب» للمخرج نارودیتسكي على شاشات جميع دور السينما في البلاد. حقق هذا الفيلم نجاحاً كبيراً ليس فقط بين جمهور الاتحاد السوفييتي فقط، وتألق بوشكين من خلال الفيلم في الخارج، في فرنسا والبلدان الأخرى.

أدرك ستالين كرجل دولة أنه في المستقبل خلال المعركة المميتة مع الغرب هناك حاجة إلى برنامج من شأنه أن يوحد مواطني الاتحاد السوفييتي المنتمين إلى طبقات اجتماعية وثقافات وأمم مختلفة

كان بوشكين، الذي تعلم في الأصل من الأدب الفرنسي غربياً في معتقداته، وكان معارضاً قوياً للنظام الملكي. وفي نهاية حياته مؤيداً للملكية الشعبية. وكان بوشكين ينتمي إلى الحزب الروسي «عبارة الحزب الروسي هي عبارة لبوشكين». ورغم الأصول الأرستقراطية كان خالياً من الغطرسة في العلاقة مع الناس، الغطرسة التي تميز هذه الطبقة.

يقول فلاديمير كورنيلوف: في حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي، تتزايد رؤية ستالين للدور الموحد لبوشكين في النضال من أجل القيم الثقافية والأخلاقية الروسية بالكامل. كما يتضح من تحول عيد ميلاده– 6 حزيران– إلى يوم عطلة رسمية «يوم اللغة الروسية». فاللغة هي أهم عامل للهوية الوطنية، وأساس ثقافة الناس. حيث تتحدث روسيا 227 لغة ولهجة. وبفضل اللغة الروسية كلغة للتواصل بين القوميات، نحن شعب واحد. وصرح أحد المسؤولين في العالم الإسلامي، المفتي الأعلى لروسيا: أنا لست روسياً، لكنني روسي.

في مواجهة الرموز الشعبية والثقافية الجامعة، تحتل موسيقا البوب والراب مكانة خاصة في الهجوم على اللغة الروسية وتقديم لغة مبتذلة منحطة وفاحشة. وحسب ما نشرته صحف ليتيراتورنايا غازيتا وليتيراتورنايا راسيا والمواقع الإلكترونية الأخرى في ذكرى بوشكين في حزيران الحالي، أن اللغة الروسية قد جرى استهدافها بشكل كبير لتربية الأجيال الشابة على الانحطاط من جهة، ولتحطيم هذه اللغة كلغة جامعة لعدد كبير من الشعوب من جهة أخرى. ويرى فلاديمير كورنيلوف أن العملية العسكرية الروسية الحالية تقدم مساهمة كبيرة في النضال من أجل الحفاظ على اللغة الروسية واللغة الأوكرانية بالنسبة للروس والشعب الأوكراني الشقيق حسب تعبيره.

أما موقف ستالين من بوشكين في ثلاثينات القرن الماضي، حيث كانت المعركة مع الفاشية القديمة تلوح في الأفق. هو ذاته موقف ستالين من الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية، وكان موقفه مناقضاً للموقف العدمي للتروتسكيين والصهاينة الذين حاولوا تحطيم الثقافة الشعبية للشعب الروسي. وهم ذاتهم من شن الهجوم على الأدب الروسي والتراث الروسي والكنيسة الروسية، ولكن كان هناك ستالين ليردهم على أعقابهم «راجع موقف ستالين من الأدب والثقافة والكنيسة في كتاب القائد الأعلى لفلاديمير كاربوف».

ويرى دكتور العلوم الاقتصادية فلاديمير كورنيلوف، أن نموذج بوشكين يمكن اعتباره مثالاً للتربية العائلية. لمنع استهداف العائلة الروسية. فقد كان بوشكين رجل عائلة حقيقي، ولم تسحبه تقاليد الأرستقراطية المتفسخة.